الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعلـــيم العالي و البحث العلمـــي

جامــعة الدكـــتور مـــولاي الطـــاهر–سعيدة–

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

التخصص: مالية، بنوك وتسيير المخاطر

مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر الموسومة بـ

مخاطر التحرير المالي على الأزمات المصرفية :دراسة قياسية للإقتصاد التركي بإستخدام نموذج VAR

إعداد الطالبة:

–غفاري إسلام

– حفظ الله عمارمحمد

تحت إشراف الأستادة:

– زواد رجاء

أعضاء لجنة المناقشة

أ. هاشمي الطيب..... رئيسا.

أ . زواد رجاء.....مشرفا.

أ.نعجة عبد الرحمان..... :ممتحنا.

2015_2014

Version de démonstration de l'imprimante PdfPrinter de PixelPlanet - http://pdfprinter.pixelplanet.fr

Version de démonstration de l'imprimante PdfPrinter de PixelPlanet - http://pdfprinter.pixelplanet.fr

مقدمة :

لم يحدث أبداً على مرّ العصور أن غابت المخاطر عن المجتمع الإنساني، ولكن الجديد في الأمر هو ازدياد حدّتها في العصور الحديثة فضلاً عن أنها باتت أكثر وضوحاً في القطاع المالي من غيره من القطاعات.

ويمكن إرجاع ازدياد المخاطر بهذا الشكل إلى أمرين يرتبطان بطبيعة الاقتصاد الحديث وهما:

الأمر الأول : الزيادة في معدّلات التغيير في الحياة الاقتصادية فالقانون الثابت في الاقتصاد هو التغيير و المفاجآت لم تعد تأتي فقط من خارج الاقتصاد، كالأزمات والكوارث الطبيعية، بل أصبح الاقتصاد بذاته صانعاً للأزمات والتوترات مع كل جديد في أي ميدان، ولذلك أصبح من البديهي توقّع أنواع جديدة من المخاطر التي يمكن التعرض لها والبحث بالتالي عن أساليب ووسائل لتخفيف هذه المخاطر.

الأمر الثاني: هو زيادة معدلات الترابط والتداخل بين مختلف قطاعات الاقتصاد، فمع زيادة مظاهر العولمة، وصل التشابك والتداخل بين مختلف أجزاء الاقتصاد العالمي درجة لم تعرفها البشرية من قبل.

فالمنتِج لم يعد يواجه مخاطر قطاعه فقط وإنما أصبح مهدداً بالعدوى من أي مشكلة أو أزمة تقع في أي مكان من العالم.

وأكبر دليل على ذلك ما يطالعنا به المشهد الاقتصادي العالمي هذه الفترة من انعكاسات الأزمة في الاقتصاد الأمريكي على اقتصاد العالم بأسره.

كما و أننا لا نغالي إذ نقول أن القطاع المالي هو أكثر القطاعات الاقتصادية تعرّضاً للمخاطر وبالتالي تعاملاً معها.

و سنتناول في هذا الفصل ثلاث مباحث : حيث سنتطرق في المبحث الأول عن العمليات المصرفية ثم سنتطرق إلى الخطر المصرفي لنتحدث في الأخير عن الأزمات المصرفيةوعلاقتها بالتحرير المالي .

Version de démonstration de l'imprimante PdfPrinter de PixelPlanet - http://pdfprinter.pixelplanet.fr

المبحث الأول : ماهية العمليات المصرفية ومميزاتها وأهمها.

عرف العمليات المصرفية خلال السنوات الأخيرة العديد من التحولات الجذرية الهامة أفرزتها التطورات الاقتصادية العالمية ، ودعت إلى ضرورة المواكبة والتكيف كمتطلبات أساسية وذلك لما كان لها من تأثير كبير على القطاع المالي والمصرفي أبرزها وأهمها تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية، والتطورات التكنولوجية، وتطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي، والتكتلات المصرفية، زيادة حدة الضغوط التنافسية بين المتدخلين في السوق المصرفية بتقديم تشكيلة متنوعة من الخدمات المصرفية بجودة عالية وتكاليف منخفضة.

المطلب الأول : تعريف العمليات المصرفية.

ان البحث عريف قانوني شامل للعمليات المصرفية عمل غير مضمون النتائج خاصة وأن الصناعة المصرفية كنشاط اقتصادي في تطور مستمر والابتكارات المصرفية مستمرة من يوم إلى آخر .فماهو المقصود بالعمليات المصرفية.

أولا : تقليدي.

في مدرسة السوابق القانونية عدد من الاجتهادات التي حاولت تعريف العمليات المصرفية والمصارف أكثر هذه التعاريف دقة هو التعريف الذي قدمه اللورد دينغ Lord Denning في الدعوى التي قامت بين Nited Dominions Trust Ltd. Vs Kirkwood حيث ذهبت المحكمة إلى تحديد الصفات الواضحة للعمل المصرفي التقليدي بقولها" : توجد صفتان عادةً في المصارف حالياً : [1]

1. تقبل المصارف لأموال من وتدفع الشيكات للعملاء وتضعها في الإعتمادات الممنوحة لهم.
2. سددون قيمة الشيكات أو أوامر الدفع المسحوبة عليهم من قبل عملائهم ....

هاتان الصفتان تحملان معهما صفة أخرى تتمثل في مسك الحسابات الجارية أو ما يشابهها في دفاترهم حيث يتم تسجيل الدفعات الداخلة والخارجة من الحساب.

[1] عبد الله خالد أمين، العمليات المصرفية، دار وائل للنشر، الاردن: 2000.ص 10

Version de démonstration de l'imprimante PdfPrinter de PixelPlanet - http://pdfprinter.pixelplanet.fr

أما في الفقه فقد تم تعريف" المصرفي "من قبل الفقيهين الفرنسيين Roblot et Ripert كما يأتي: "**المصرفي هو تاجر يضارب على الأموال وعلى القروض وهو لا يساهم بشكل مباشر بإنتاج أو توزيع أو انتقال الثروات ولكن يساعد الصناعيين والتجار في استثماراتهم**"[1]

مما تقدم نستنتج أن عمل المصارف تقليدياً يقوم على:

-الحصول على مال من الجمهور.

-إقراض المال للغير.

-تنفيذ أوامر الدفع من شيكات وحوالات وغيرها

ثانيا : حديثا:

الأعمال التقليدية الثلاثة للمصارف التجارية (والتي تدعى بالعامية مصارف المفرق) كانت بعيدة في سوق لندن (أكبر أسواق المصارف بالعالم) عن مصارف الاستثمار التي تعمل في التجارة الدولية وتقوم بتمويل المشاريع وتمنح الضمانات المصرفية للحكومات وغيرها.

في الثمانينات من القرن الماضي بدأت المصارف في مختلف أرجاء العالم وتحت ضغط المصارف الكبرى الأمريكية واليابانية تتأثر بالمدرسة الألمانية ، حيث نشطت منذ القرن التاسع عشر المصارف الشاملة وبدأت المصارف في كل أوروبا بتقديم خدمات مصرفية شاملة تشمل العمليات التقليدية وتمويل المشاريع وإقراض الدول واتحاد عدد من المصارف لعملية إقراض كبيرة Syndicated loan حتى أنها بدأت بتقديم خدمات التأمين إلى جانب الضمانات المالية للحكومات وغيرها من الشركات الكبرى.

هنا بدأت مشكلة تعريف المصرف والعمليات المصرفية حيث أصبح إيجاد تعريف شامل جامع يميز العمليات المصرفية عن غيرها من العمليات المالية والتمويلية ... الخ .عمل شائك وبالغ الصعوبة بصفة عامة يمكن القول أن البنوك الشاملة هي البنوك التي لم تعد تنفيذ بالتخصص التقليدي للأعمال المصرفية " بل أصبحت تحد نشاطها إلى كل المجالات والأقاليم والمناطق وتحصل على الأموال من مصادر متعددة "[2]ومنها أعمال الاستثمار هذا التعريف الفقهي لم يجد له أثراً في القانون الوضعي حيث لجأت القوانين الحديثة إلى تعداد العمليات المصرفية (القانون السوري رقم 28 لعام 2001) أو إلى تعريف المصرف على أنه الشخصية الاعتبارية التي تعترف لها السلطة المعنّية بالصفة المصرفية . أي أن القوانين الوضعية فشلت في إعطاء تعريف جامع شامل مميز وموضوعي للمصارف والعمليات المصرفية.

[1]- R. Roblot et G. Ripert: " Droit Commercial" Tome 2- L.G.D.J., 1986, P 251.

[2] د.السيد أحمد عبد الخالق "البنوك الشاملة"بحث مقدم في البرنامج التدريبي لمحامينو المصرفين حول أعمال البنوك –المنامة–البحرين

Version de démonstration de l'imprimante PdfPrinter de PixelPlanet - http://pdfprinter.pixelplanet.fr

المطلب الثاني: مميزات العمليات المصرفية

أمام ضعف التعريف أصبح من الضروري تحديد ميزات العمليات المصرفية والتي يمكن جمعها بالتالي:

–الصفة التجارية :فأغلب، إن لم يكن كل، دول العالم منحت العمليات المصرفية الصفة التجارية بحكم ماهيتها بغض النظر عن القائم بها .

–أنها ذات صفة تقنية تنظم الإجراءات المتبعة وتستخدم مصطلحات استقرت بالعمل المصرفي ، عملاً بالقاعدة **"العبرة للمقاصد والمعاني لا للألفاظ والمباني"** .

–إتباع البنوك من حيث الموضوع أسلوبا واضحاً في النماذج المصرفية كالعقود وغيرها ، أما من حيث الشكل فلها شكل خاص تتبعه كافة المصارف ذات آثار خاصة كالتعامل بالأوراق التجارية وغيرها.

–تعتمد كافة البنوك في نماذجها على أسلوب موحد قد يصفها البعض بأنها عقود إذعان رغم توضيحها لحقوق وواجبات كل من البنك وعملائه

–تأسيساً على الأسلوب الموحد لكافة النماذج ولعدم قيام البنوك بتعديل شروطها بالإضافة لحاجة العملاء السريعة لإتمام التعامل يتم توقيع العملاء لهذه النماذج دون دراسة الشروط أو الدراية بتفاصيلها.

–تتميز القوانين المصرفية بأنظمة موحدة على المستوى الدولي كالاعتمادات والكفالات وبوالص التحصيل والنقل وغيرها مما يتعلق بالتجارة الخارجية بحيث لا تعطي العميل المجال لتغيير أو تعديل نصوصها المطبوعة.

إن العمليات المصرفية تقوم دائماً على الاعتبار الشخصي أي على ثقة أطرافها (أو هذا هو المفروض)وهذا يسهل العمليات .فالبنك ينظر إلى أخلاق عميله ومركزه المالي ليطمئن في تعامله معه كما أن الاعتبار

الشخصي الذي ينتظره العميل من البنك هو نوع العمل والخدمة وحسن المعاملة والسرعة التي تختلف من بنك لآخر.

ونظراً لأهمية هذه الخصائص قامت بعض القوانين التجارية للدول بتقنين العرف المصرفي بالإضافة للقرارات الهامة الناشئة عن اتحادات المصارف التي أصبحت مع الزمن مستقرة وقاعدة يستند إليها بكافة النزاعات في غياب التشريع الخاص بدلاً من أحكام القانون المدني أو التجاري

Version de démonstration de l'imprimante PdfPrinter de PixelPlanet - http://pdfprinter.pixelplanet.fr

المطلب الثالث : أهم العمليات المصرفية.

تتعدد العمليات المصرفية خاصة في الوقت الراهن، بعدما ان عرفت الصناعة المصرفية تطورا ملحوضا بسسب ما عرفه العالم من تطورا في التكنولوجيا، وزيادة حرية انتقال رؤوس الاموال بين الدول، ولم يعد الائتمان من بين اهم العمليات المصرفية التي تقوم بها البنوك ، بل تعددت وتنوعت العمليات المصرفية واصبحت في تجدد مستمر. وتقسم عادة العمليات المصرفية إلى ثلاث انواع :

- **عمليات الايداع** و تنصب على ايداع النقد (الوديعة النقدية) "Cash Deposits" او Deposits Monetary و وديعة الأوراق المالية Securities Deposits .
- **عمليات الأئتمان** Credit Operations كفتح الأعتمادات المستندية Documentary Credits والخصم Discount و الحساب الجاري و التسليف.
- **عمليات ترتبط بفكرة الوكالة** كأعمال تحصيل الأوراق التجارية و تداولها.

ان كل الأعمال السابقة الذكر تتضمن اعمالاً تجارية محترفة ، و يكون المصرف أو المؤسسات المصرفية محترفة اما الطرف الاخر قد يكون شخصا عاديا أو قد يكون لديه معلومات اولية.

كما يمكن تقسيمها الى عمليات مصرفية تقليدية وأخرى إلكتونية(حديثة).

أولا :العمليات المصرفية التقليدية .

تعتبر البنوك أحد أهم المكونات الأساسية للنظام المصرفي، فهي تزاول عمليات التمويل الداخلي والخارجي كما تتكفل بحفظ النقود وتنمية الادخار والاستثمار المالي للبلاد. بالإضافة إلى العديد من الوظائف والعمليات التي سنتعرض إلى دراستها في هذا المطلب.

1قبول الودائع:

من أبرز وظائف البنوك قبولها للودائع تحت شروط معينة، والوديعة تمثل التزاما على البنك بصفته المودع لديه لصالح المودع صاحب الحق في الوديعة[1]

[1] عبد الله خالد أمين،المرجع نفسه،.ص 60

Version de démonstration de l'imprimante PdfPrinter de PixelPlanet - http://pdfprinter.pixelplanet.fr

ويقصد بالودائع السيولة المسلمة للبنك من طرف أشخاص طبيعيين أو معنويين. فالودائع تمثل الجزء الكبير من موارد البنوك التجارية والتي تمارس بها البنوك نشاطاتها

2منح الائتمان : [1].

نقصد بالائتمان القرض، السلفة أو دين وعندما يمنح البنك لعملاء ائتمانا معينا مما يعني أن البنك يثق بقدرة عميله على التسديد خلال مدة معينة. فهو بذلك يؤدي وظيفة اقتصادية هامة من حيث تعبئة الأموال والمدخرات وإعادة دفعها إلى قنوات الاستثمار المختلفة وذلك للمساهمة في إحداث التنمية الاقتصادية للبلاد، وتمنح البنوك التجارية لعملائها ائتمانا معينا كالقروض قصيرة الأجل، والمتوسطة كما في حالة إقامة المباني واستصلاح الأراضي، إلا أن الائتمان قصير الأجل هو الذي يكون الجزء الأكبر من الائتمان الإجمالي الذي تمنحه البنوك التجارية.

تتولى البنوك التجارية تقديم قروض متنوعة (قصيرة، متوسطة وطويلة الأجل) وذلك من خلال جملة من السياسات التي تتماشى مع نوعية الودائع والضمانات المقدمة لها، كما تأخذ في اعتبارها عند رسم هذه السياسات سلامة الودائع لديها واحتياجات عملائها وكذلك حصولها على إيراد يكفي تغطية مختلف نفقاتها .

- وينقسم الائتمان الذي تمنحه البنوك التجارية إلى عدة أشكال من أهمها:

- **القرض النقدي** : وهو عبارة عن تسليف مبلغ من المال إلى المستفيد على أن يتعهد برد قيمة هذا القرض أو التسليف مضافا إليه مقدار الفائدة الواجبة عليه ويكون التسديد من خلال أقساط دورية أو التسديد مرة واحدة حسب نص الشروط المتفق عليها .

- **الدفع تحت الحساب** : وفيه يسمح البنك للعميل في أن يصبح حسابه مدينا في حدود مبلغ معين .

- **فتح الاعتماد** : وفيه يخصص البنك لعميله مبلغ معين من المال لفترة محددة دون أن يلزمه بالسحب ، على أن تفرض فوائد على المبالغ المسحوبة إبتداءا من تاريخ السحب إذا ما قام العميل المستفيد بالاستغلال المبالغ المخصصة له .

- والجديد بالذكر أن البنوك التجارية تقوم بمنح أنواع من القروض مقابل ضمانات سواء كانت عينية مادية، كأن يقدم المقترض سندات حكومية أو أسهم أو عقارات أما الضمانات الشخصية هي ضمانات لا تحمل أي مدلول مادي فيكون عن طريق كفالة شخصية من المدين لشخص أخر .

[1] عبد الله خالد أمين، المرجع نفسه،ص 64

Version de démonstration de l'imprimante PdfPrinter de PixelPlanet - http://pdfprinter.pixelplanet.fr

➢ **عمليات الأوراق التجارية:** في هذه الحالة تقوم البنوك بتحصيل أو خصم أوراق التجارية – كمبيالة أو سند– أو تسليف العميل لقاء رهن الأوراق التجارية ولهذا الأخير الحرية في الخصم أو تسليف. فالخصم هو تقديم المستفيد لورقة تجارية إلى البنك ويحصل على المبلغ المذكور بعد خضم مبلغ الفائدة حاليا بدلا من الانتظار إلى حين تاريخ استحقاق الورقة التجارية.

بالإضافة إلى الأنواع السابقة يقدم البنك أنواع أخرى كالائتمان الإيجاري والائتمان المقدم للتجارة الخارجية .

3خلق الودائع :

تعتبر هذه الوظيفة من العمليات المصرفية غير العادية ، وتعتمد عملية خلق النقود الودائع على القاعدة التقليدية الانكليزية القائلة بأن القروض تخلق الودائع Loaus make deposits .

وعند قيام البنوك التجارية مجتمعة بتقديم قروض إلى عملائها من أموال الغير ، ثم أصبحت تمنح قروضا من ودائع ليس لها وجود فعلي أي أنها تقدم قروضا إلى عملائها تزيد قيمتها عن قيمة الودائع الأولية . وهذا ما يؤدي إلى زيادة المعروض الكلي من النقود .

وعمدنا إلى تخصيص وظيفة خلق النقود أو خلق نقود الودائع إلى البنوك التجارية مجتمعة لأن البنك المنفرد لا يستطيع أن يقوم بها كما في حالة البنوك التجارية مجتمعة ذاك لأنه عندما يمنح قروض فعلية أن يتوقع أنه لمن يعود إليه مبلغ القرض كاملا في حالة البنوك مجتمعة إذن يمكنه أن يخلق ودائع جارية تعادل فقط مقدار الاحتياطات الإضافية التي يحصل عليها وبالتالي هو أقل قدرة على خلق النقود الودائع ولا يمكنه أن يحدث توسعا مضاعفا في عملية خلق نقود الودائع .[1]

4عمليات مصرفية أخرى:[2]

بالإضافة إلى العمليات السابقة تقوم البنوك التجارية بالقيام بمجموعة من العمليات أهمها :

- بيع وشراء العملات الأجنبية .

- القيام بالخدمات نيابة عن العملاء "إصدار خطاب ضمان سداد الديون نيابة عن العملاء...." .

[1] طارق طه، إدارة البنوك و المعلومات المصرفية، دار الكتب للنشر، القاهرة، 2000.ص 78

[2] عبد الغفار حنفي، إدارة المصارف، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2002.ص 63

Version de démonstration de l'imprimante PdfPrinter de PixelPlanet - http://pdfprinter.pixelplanet.fr

– إدارة العقارات وممتلكات العملاء أثناء حياتهم أو بعد مماتهم .

تعتبر الوظائف المذكورة من أهم الوظائف والعمليات التي يقوم بها البنك وظهرت مع ظهوره إلا أن مع تطور الفن المصرفي أصبح من شأن البنك أن يواكب هذا التطور من خلال التنويع والتطوير المستمر في خدماته نشاطاته .

ثانيا :العمليات المصرفية الإلكترونية(الحديثة) .

➢ **التعريف بالعمليات المصرفية الالكترونية:**[1]

يقصد بالعمليات المصرفية الالك ترونية تقديم البنوك الخدمات المصرفية التقليدية أو المبتكرة من خلال شبكات إتصال الكترونية تقتصر صلاحية الدخول إليها على المشاركين فيها وفقا لشروط العضوية التى تحددها البنوك ، وذلك من خلال أحد المنافذ على الشبكة كوسيلة لإتصال العملاءبها بهدف:

–إتاحة معلومات عن الخدمات التى يؤديها البنك دون تقديم خدمات مصرفية على الشبكة.

–حصول العملاء على خدمات محدودة كالتعرف على معاملاتهم وأرصدة حساباتهم وتحديث بياناتهم وطلب الحصول على قروض.

–طلب العملاء تنفيذ عمليات مصرفية مثل تحويل الأموال. كما يقصد بها ما يقدمه البنك من خدمات مصرفية تقليدية أو متطورة من خلال قنوات اتصال الكترونية،

يخول الدخول فيها بعد استيفاء شروط العضوية المحددة من طرف البنك، وهي بذلك تحقق للبنك فوائد .عديدة، لاسيما تخفيض تكاليف الاستغلال و رفع الكفاءة العملياتية ومستويات الجودة

وتتمثل مزايا العمليات المصرفية الالكترونية فيما يلى[2]:

- إمكان وصول البنوك إلى قاعدة أعرض من العملاء المودعين والمقترضين وطالبى الخدمات المصرفية· .

تقديم خدمات مصرفية جديدة· .

- خفض تكاليف التشغيل بالبنوك وتكاليف إنجاز عمليات التجزئة محليا ودوليا· .

زيادة كفاءة أداء البنوك· .

➢ **الأسباب التى تستلزم حصول البنوك على ترخيص لتقديم العمليات المصرفية الإلكترونية :**

–حماية السوق المصرفى المحلى من مقدمى الخدمات المصرفية غير المرخص لهم من البنك المركزى المصرى بتقديم هذه الخدمات بما فى ذلك الجهات التى ترغب فى تأسيس كيان مستقل لا يتواجد له فروع مادية بغرض تقديم العمليات المصرفية الالكترونية فقطVirtual bank

–التحقق من توافر الوسائل الكافية لدى البنوك للإدارة الحصيفة لمخاطر تلك العمليات.

–تطبيق الضوابط الرقابية اللازمة لحصول البنوك على ترخيص من البنك المركزى المصرى لتقديم تلك العمليات.

[1] Jean Rivoire : Technique bancaire, collection : Que sais-je ?, 1998, page 25.

[2] دخالد وهيب الراوي، إدارة العمليات المصرفية، دار المناهج للنشر و التوزيع، طبعة الثانية، الأردن 2000 ص 157_160.

Version de démonstration de l'imprimante PdfPrinter de PixelPlanet - http://pdfprinter.pixelplanet.fr

➢ **شروط حصول البنوك على ترخيص لتقديم العمليات المصرفية الالكترونية :**

-يقتصر منح الترخيص على البنوك المسجلة لدى البنك المركزي

-أن يكون البنك مستوفيا للضوابط الرقابية التى تتعلق بمدى التزامه بكل من معيار كفاية رأس المال وأسس تصنيف القروض وتكوين المخصصات والتوازن فى مراكز العملات وتركز التوظيفات لدى المراسلين فى الخارج والتركز الإئتمانى.

-أن يتبع البنك مبادئ حصيفة لإدارة مخاطر تقديم خدماته من خلال شبكات الإتصال الالكترونية والتى تشتمل على تقييم المخاطر والرقابة عليها ومتابعتها.

-أن يحدد البنك لدى طلبه للحصول على الترخيص نوعية الخدمات التى سيقوم بتأديتها من خلال الشبكات.

-أن يحدد البنك المسئوليات الواقعة عليه من جراء تقديم الخدمات عبر الشبكات.

-أن يحدد البنك المسئوليات الواقعة على العميل من جراء حصوله على الخدمات عبر الشبكات.

-إفصاح البنك المرخص له بالقيام بالعمليات المصرفية الالكترونية وفقا للوارد بالبند أولا على صفحة ال Web الخاصة به بما يفيد حصوله على ترخيص لتقديم خدماته عبر الشبكات ورقم وتاريخ الحصول عليه مع ربط هذا الموقع بصفحة البنك المركزى المصرى المعلن فيها عن أسماء البنوك المرخص لها بذلك من خلال Hypertext Links حتى يتحقق العملاء من صحة الترخيص .

➢ **إصدار وسائل دفع لنقود الكترونية**

- **التعريف بإصدار وسائل دفع لنقود الكترونية** : يشتمل إصدار وسائل دفع لنقود الكترونية على مايلى: إصدار البنك لبطاقات القيمة المخزنة – Stored – value cards أو ، كالبطاقات الذكية Smart cardsأو غيرها، وذلك بالسماح بتخزين وحدات من النقود على هذه البطاقات التى تحمل شرائح ممغنطة تسمح بذلك إتاحة البنك لنقدية إلكترونيةElectronic cash بتخزين وحدات من النقود على وسائط الكترونية Electronic device مثل الحاسب الشخصى الذى يتم تحميله ببرنامج خاص لهذا الغرض ، وتستخدم هذه النقود لإجراء مدفوعات ذات قيم محدودة بتحويلها إلى الوسائط الالكترونية الخاصة بالأطراف المقابلة. ولأغراض هذه الضوابط يتعين أن تلتزم البنوك أيضا بالإدارة الحصيفة للمخاطر المرتبطة بوسائل الدفع الأخرى والتى من بينها :

بطاقات الخصم– Debit cards++ ويقتصر إستخدامها خصما على حسابات دائنة للعملاء .

بطاقات الإئتمانCredit cards++ ويتم إستخدامها خصما على حسابات مدينة وفقا للحدود المقررة .

وتستخدم الوحدات الطرفية لنقاط البيعPoint of sale terminals وآلات الصرف الألي Automatic teller machinesكوسائط لإتصال حائزى بطاقات الخصم والإئتمان بشبكة

Version de démonstration de l'imprimante PdfPrinter de PixelPlanet - http://pdfprinter.pixelplanet.fr

الإتصال الإلكترونية.

- **الأسباب التى تستلزم حصول البنوك على ترخيص لإصدار وسائل دفع لنقود الكترونية:**

بالنظر إلى أن البنك المركزى المصرى هو الجهة المنوط بها قانونا إصدار أوراق النقد للإستخدام كوسيلة دفع لها قوة إبراء ، تخضع عملية إصدار وسائل دفع لنقود الكترونية لرقابة البنك المركزى خاصة أنه ليس لها قوة إبراء إلا بعد تسوية قيمة المدفوعات التى تمت بها طرف كل من بنك المشترى وبنك البائع.

- **شروط حصول البنوك على ترخيص لإصدار وسائل دفع لنقود الكترونية_ :**

–أن يكون البنك مستوفيا للضوابط الرقابية التى تتعلق بمدى التزامه بكل من معيار كفاية رأس المال وأسس تصنيف القروض وتكوين المخصصات والتوازن فى مراكز العملات وتركز التوظيفات لدى المراسلين فى الخارج

Version de démonstration de l'imprimante PdfPrinter de PixelPlanet - http://pdfprinter.pixelplanet.fr

المبحث الثاني : نشأة وتطور الخطر في البيئة المصرفية

تواجه البنوك عدة مخاطر تعرقل السير الحسن لأنشطتها، و أغلبية هذه المخاطر ناتجة عن المحيط الداخلي والخارجي للبنوك .و بفعل تحولات هذا الأخير، تظهر مشاكل و صعوبات في التكيف، الشيء الذي يفسر تحمل البنوك دوما للمخاطر في تنفيذ أنشطتها المختلفة .وتبقى درجة هذه المخاطر وكذا الإجراءات المتخذة للتخفيض منها، تعود أساسا إلى فعالية أنظمة المراقبة، التي توضع خصيصا لمواجهة التغيرات و الاختلالات التي قد تحصل في المحيط.

المطلب الأول :نشأة و تطور الخطر في البيئة المصرفية.

أولاالنشأة :

لقد ساعدت عدة عوامل على تحقيق الاستقرار للبيئة المصرفية في السبعينات ,فقد كان هذا القطاع يخضع للتنظيم القانوني الشديد ,وكانت العمليات المصرفية التجارية تقوم أساساً على تجميع الموارد و التسليف ,وسهلت محدودية المنافسة على تحقيق ربحية عادلة و مستقرة ,وكانت الهيئات التنظيمية مشغولة بسلامة القطاع المصرفي والسيطرة على قوة خلق النقود الخاصة بها ,و الحد من مخاطرها ,ولم توجد الحوافز الدافعة للتغيير و المنافسة.

أما أواخر السبعينات و الثمانينات فكانت الفترات التي حملت معها موجات من التغير الجذري في هذا القطاع، ومن بين القوى الدافعة الرئيسية كان هناك ثلاثة عوامل زعزعت الاستقرار هي:

-الدور المتضخم للأسواق المالية.

-التحرر من اللوائح و القواعد التنظيمية.

-ازدياد المنافسة.

ومنذ تلك الفترة تم التحرر بشكل جذري من مجموعة المنتجات و الخدمات المطروحة بواسطة البنوك ,و نوعت معظم المؤسسات الائتمانية نشاطاتها بعيداً عن أنشطتها الأصلية ,و ظهرت منتجات جديدة من قبل العاملين في الأسواق المالية بشكل خاص مثل المشتقات المالية و عقود المستقبليات ,و مع هذا النمو السريع دخلت البنوك مجالات عمل جديدة و واجهت مخاطر جديدة ,وظهر منافسون جدد في مجال الأعمال المصرفية التجارية كالمؤسسات التجارية ,وتناقصت الحصة السوقية لأنشطة الوساطة مع نمو أسواق رأس المال ,واشتدت المنافسة داخل الحصص السوقية القائمة. و نتيجة لموجات التغيير سابقة الذكر و التي رغم سرعة تطورها إلا أنها تطور على نحو منتظم ,فقد برزت إدارة المخاطر بقوة شديدة لتصبح واحدة من أهم الوظائف الإدارية ضمن المؤسسات المصرفية.

Version de démonstration de l'imprimante PdfPrinter de PixelPlanet - http://pdfprinter.pixelplanet.fr

ثانيا مفهوم الخطر:

لقد تعددت تعاريف الخطر و من أهم التعاريف المتداولة نجد:

والذي يدل على RISQUE أي RESCARE

أ –**لغة** :إن كلمة مخطر مستوحاة من مصطلح لاتيني الارتفاع في التوازن و حدوث تغير ما بالمقارنة مع ما كان منتظرا و الانحراف عن المتوقع.

ب –**اصطلاحا** :هو ذالك الالتزام الذي يحل في جوانبه الريبة وعدم التأكد المرفقين باحتمال وقوع النفع أوالضرر حيث يكون هذا الأخير إما تدهورا أو خسارة.

–كما تعرف المخاطرة على أنها احتمال وقوع الخسارة في الموارد المالية او الشخصية نتيجة عوامل غير منتظرة في . الأجل القصير أو الطويل[1]

كما يعرف الخطر على أنه احتمال وقوع حدث مستقبلي يسبب، لمن وقع عليه، خسارة أو ضرر مادي أو معنوي .فهو غالبا ما يقترن بالحظ و الصدفة – فكما يُقال " الحياة مخاطرة و مجازفة –" أما عواقب الخطر قد تكون ضعيفة و محتملة، وقد تكون معتبرة تؤدي إلى دمار و خراب.و لتفادي هذه العواقب، تلجأ المؤسسات الاقتصادية، بغرض المواجهة و التحكم أكثر في المخاطر، إلى ما يسمى بعمليات تغطية المخاطر (ضمانات؛ تأمينات؛ الخ....)[2]

ج –**الخطر المصرفي او البنكي** : :لقد تعرض الكثير من المهتمين إلى تعريف الخطر المصرفي، واختلفت تعاريفهم طبقا للبيئة التي ينتمي إليها كل باحث.والهدف الذي يسعى إلى تحقيقه، وللزاوية التي ينظر منها إلى الظاهرة محل الدراسة، وعلى الرغم من اختلاف الآراء الرامية لتحديد مفهوم المخاطرة فإننا سنتعرض للبعض هذه التعاريف كما يلي:

- **التعريف الأول** :يعرف فوغان المخاطرة بأنها" إمكانية حدوث انحراف في المستقبل بحيث تختلف الأهداف المرغوب في تحقيقها عما هو متوقع "[3]
- **التعريف الثاني** :يعرف جون داونز و جوردان اليوت قوهمان المخاطرة بأنها" تمثل احتمالات قابلة للقياس لتحقيق خسائر أو عدم الحصول على القيمة مش يرا إلى أن المخاطرة تختلف عن عدم التأكد حيث أن الأخيرة غير قابلة للقياس "[4]

[1] طلعت أسعد عبد الحميد ،الإدارة الفعالة لخدمات البنوك الشاملة،مكتبة الشقري الرئيس العليا ،1991،بالتصرف

[2] Dossier de lecture : Analyse & couverture des risques de crédit, SIBF , Mars 2000

[3] Emett J.Vaughan, Risk Management, (John ,Wiley & Sons. Inc , U.S.A.1997)

[4] Goohman John Downes & Jordan Elliott, Dictionary of Finance and Investment Terms,(Barran'sInc. U.S.A. ,1995) ,P491.

Version de démonstration de l'imprimante PdfPrinter de PixelPlanet - http://pdfprinter.pixelplanet.fr

❖ **التعريف الثالث** :يعرف جويل بسيس المخاطرة بأنها" تمثل الأثار غير المواتية على الربحية الناتجة عن العديد من عوامل عدم التأكد و أن قياس المخاطرة يتطلب الوقوف على تأثير الأمور غير المواتية التي تتم في ظل ظروف عدم التأكد على الربحية "[1]

❖ **التعريف الرابع** :و يعرف هندي المخاطرة بأنها تمثل التقلب في العائد المستقبلي و يتفق معه في ذلك سينكى حيث يشير إلى أن ذلك يمثل التعريف الشائع في التمويل[2]

ومنه يمكن الوصول إلى تحديد مفهوم المخاطرة البنكية كما يلي " تعرف المخاطرة بأنها احتمالية تعرض البنك إلى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها و /أو تذبذب العائد المتوقع على استثمار معين . أي إن هذا التعريف والمدراء للتعبير عن قلقهم إزاء الآثار البنكية الناجمة عن (**AUDITEURS**) يشير إلى وجهة نظر المراجعين أحداث مستقبلية محتملة الوقوع لها قدرة على التأثير على تحقيق أهداف البنك المعتمدة وتنفيذ استراتجياته .وفى ضوء ما تقدم يمكن تعريف المخاطرة على أنها الأثار غير المواتية الناشئة عن أحداث مستقبلية متوقعة أو غير متوقعة تؤثر على ربحية البنك ورأسماله.

ومن المعلوم، أنه لا يمكن محو المخاطر تماما من الوجود المصرفي، غير أن إعداد نظام سليم و تحديد واضح للمخاطر المحيطة بالأنشطة البنكية وكذا تسيير عقلاني لها، فكل ذلك، يساهم في التخفيض من حدة العمليات الخطيرة في البنوك .وعليه، فلابد من التحكم في نظام المعلومات، بحيث يضمن التنفيذ الصحيح للعمليات و يعطي إمكانية تقدير المخاطر المتخذة فيها .ولا شك أن وضع نظام يحمي البنوك من الانحرافات والأخطاء يستدعي تحمل تكاليف معتبرة، تجنيد وسائل مادية و بشرية متخصصة، بهدف ضمان حماية نسبية من المخاطر.

ثالثا:العوامل المؤثرة في مخاطر العمل المصرفي:

مر سير المصارف التجارية منذ بداية السبعينات عبر مرحلة مهمة من التطورات المستمرة، والتي يتوقع لها أن تستمر لسنوات أخرى قادمة . وقد كان من نتائج هذه التطورات تركها آثارا مميزة في حجم المخاطر التي تواجهها المصارف التجارية في عملها ومداها . وكان من بين التغيرات التي تركت آثارا مهمة في مخاطر العمل المصرفي ما يأتي:

1التغيرات التنظيمية والإشرافية :

فقد فرضت العديد من الدول الكثير من القيود التنظيمية على عمل المصارف التجارية للتقليل من مخاطر المنافسة، ولتشجيع المصارف على الالتزام بالمبادئ المصرفية السليمة، مثل الالتزام بعلاقة معينة بين الأصول المخاطرة ورأس المال، ومثل القيود الخاصة بالحدود القصوى من التسهيلات التي يمكن تقديمها للعميل الواحد، الأمر الذي كان له آثار إيجابية في المخاطر

[1] Joel Bessis, Risk Management in Banking , (John Wiley & Sons Ltd, 1998 , p.5.

[2] منير إبراهيم هندي ،الفكر الحديث في إدارة المخاطر :الهندسة المالية بإستخدام التوريق و المشتقات المالية ،مكتبة الإسكندرية بدون سنة نشر ص5

Version de démonstration de l'imprimante PdfPrinter de PixelPlanet - http://pdfprinter.pixelplanet.fr

عدم استقرار العوامل الخارجية :

أدى عدم استقرار أسعار الفوائد، والذبذبة الشديدة في أسعار العملات التي حدثت على اثر انهيار اتفاقية Bretton Woods الى دخول مديري الخزينة في الشركات الكبرى، خاصة المتعددة الجنسية منها، الى الأسواق ، المالية، اما لتفادي الخسائر المستقبلية التي قد تنتج عن مثل هذه الذبذبات، أو لتحقيق أرباح منها، الأمر الذي أدى الى زيادة حدة المنافسة في تلك الأسواق . كما أدى عدم الاستقرار، والحاجات التي نتجت عنها، الى ابتداع المصارف (لمثل هذه الشركات) العديد من أدوات التغطية المستقبلية . وقد كان إبداع المصارف في هذا المجال، وتطويرها دوائر متخصصة في الهندسة المالية، دليلا على براعة المؤسسات المصرفية، وقدرتها على التعامل مع المتغيرات . لكن هذا الإبداع نفسه أدى الى خلق مخاطر من نوع جديد أضيفت الى خاطر المصارف.

3المنافسة :

من مزايا المنافسة إجبارها المتنافسين على تقديم أفضل الخدمات بأدنى الأسعار، كما أنها تقوم بمكافأة الأفضل بين المتنافسين . ولا شك في أن للمنافسة مخاطر ائتمانية على الإدارة وعلى الدخل، لأنها تضيق الهوامش الربحية الى حدود قصيرة.

4تزايد حجم الموجودات خارج الميزانية:

تزايد حجم هذه الموجودات وتنوعها، أضاف الى مخاطر العمل المصرفي .وقد كان الخطر الذي واجهته المصارف، التي تعهدت بتغطية إصدار أسهم شركةBP بمبلغ1 ، 5مليار جنيه إسترليني، عندما انهارت السوق المالية العالمية في يوم الاثنين الأسود1987/10/19أوضح مثال على مدى أثر مثل هذه الموجودات في مخاطر العمل المصرفي.

5التطورات التكنولوجية :

من العوامل التي أثرت إيجابيا في تعرف مخاطر العمل المصرفي، وقياسه، و إدارته، التطورات في تكنولوجيا المعلومات التي كان من نتائجها المباشرة زيادة قدرة المصارف على تعرف مخاطرها، و إدارتها بطريقة أفضل، الى جانب تمكينها من إدخال منتجات جديدة مثل الدفع الإلكتروني، و إدارة النقد . إلا أن هذه التطورات خلقت، في الوقت نفسه، مخاطر جديدة، مثل مخاطر تصفية الدفعات(Settlement Risk) .

التي كانت ثمرة استعمال أنظمة الدفع الإلكتروني.

Version de démonstration de l'imprimante PdfPrinter de PixelPlanet - http://pdfprinter.pixelplanet.fr

المطلب الثاني:مصادر الخطر في المصارف التجارية

تواجه المصارف بالمخاطر لأسباب تنتج، إما عن عناصر في جانبي ميزانياتها، مثل نوعية محفظتها من الاستثمارات والقروض، أو عن طلب مفاجئ على سحب كميات كبيرة من الودائع، أو لأسباب تتعلق بعناصر خارج الميزانية، أو نتيجة هذه العوامل معا .ومع أن سلامة الأجهزة المصرفية كانت دائما محط اهتمام الإدارة، والأجهزة الرقابية، والسلطات المالية والنقدية، والمودعين، والفعاليات الاقتصادية المختلفة على مدى السنوات، لكن لوحظ مؤخرا تزايد كبير في الاهتمام بسلامة المصارف، خاصة في مطلع الثمانينات التي بدأت تشهد تزايدا مهما في حالات إخفاق المصارف خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية.

وهناك الكثير من الشواهد في التاريخ المصرفي المعاصر على إخفاق العديد من المصارف التجارية، وقد أثبتت الدراسة العملية للعديد من حالات الإخفاق أن العامل المشترك فيها كان الخطأ في تعرف المخاطر وتقدير مداها، الأمر الذي أدى في النهاية الى الإخفاق الذي سبب الكثير من الخسائر للمودعين، والمساهمين، وللاقتصاد القومي . ومن أهم الأمثلة المعاصرة على إخفاق المصارف ما يأتي:

أ –إخفاق مصرف (BANK HAUS HERSTATT) في ألمانيا عام 1974 ، الذي سبب أزمة كبيرة في سوق الد ولار الأوروبية (على رغم صغر حجمه) وذلك بسبب عدم قدرته على إعادة الأموال التي اقترضها من سوق ما بين المصارف نتيجة خسارات كبيرة في سوق العملات الأجنبية، الأمر الذي أثر

في قدرة المصارف المقرضة له على الوفاء بالتزاماتها . وتعكس هذه الحالة المخاطر التي قد يتعرض لها أي مصرف، إذا لم يهتم بكيفية ما يودعه من أموال لدى المؤسسات المالية الأخرى وكميته . ومن الآثار التي ترتبت على هذه العملية توجه العديد من المصارف لإيداع أموالها لدى المصارف الكبيرة، الأمر الذي ترك المصارف الصغيرة دون مصادر على رغم دفعها لفوائد عالية لذلك.

ب –إخفاقTHE PEN SQURE BANK :

كان إخفاق هذا المصرف نتيجة دخوله سوق التمويل النفطي، متأثرا بالتوجه العام الى هذا القطاع بسبب ربحيته العالية . وقد كان من نتائج الإقبال الشديد على هذا القطاع قبول المصارف الداخلة إليه بمخاطر أعلى من المعتاد، الأمر الذي أثر فيها سلبيا عندما تأثر القطاع بانخفاض أسعار النفط منذ بداية عام1982. وعند دراسة أسباب إخفاق هذا المصرف، تبين أنها تعود الى المخاطر الآتية:

–عدم كفاية نظام الرقابة.

–تركيز القروض في قطاع واحد.

–تجاوز القروض الممنوحة لبعض العملاء الحدود المقررة بموجب الأنظمة.

–منح قروض دون تحليل ائتماني مناسب.

–ضعف التوثيق القانوني للقروض.

Version de démonstration de l'imprimante PdfPrinter de PixelPlanet - http://pdfprinter.pixelplanet.fr

-عدم مناسبة نظام إدارة القروض.

ت -إخفاق مصرفJOHNSON MATHAY BANKER : في بريطانيا عام 1984 ، الذي كان إخفاقه نتيجة نوعية محفظة قروضه، التي كان من بين أسبابها سؤ سلوك موظفيه في عمليات الإقراض

ث -إخفاق CONTINENTAL ILLINOISفي أمريكا عام 1983 ، الذي كان نتيجة توسع في الإقراض للقطاع النفطي، والى العديد من الشركات التي أخفقت، أو لاقت صعوبات مالية.

ج -إخفاقFRANKLIN NATIONAL BANK حيث كان هذا المصرف يعمل بربحية جيدة وبحجم صغير، في إحدى ضواحي نيويورك، الى أن قررت إدارته التوسع والانتقال الى نيويورك، ثم تلا ذلك قرار بالانتقال الى العمل المصرفي الدولي . وقد كان لجميع هذه القرارات آثار سلبية، فالتوسع أدى بالمصرف الى القبول بمخاطرعالية، والانتقال الى نيويورك جره الى منافسة شديدة . والانتقال للعمل الدولي، دون خبرة سابقة، زاد مصاعبه. فقررت إدارته حل مشكلاتها عن طريق المضاربة بالفوائد والعملات، فكانت الكارثة في الأمرين معا، الأمر الذي أدى الى إخفاقه في عام1974

ح -إخفاق المصرف السعودي الفرنسي، ومصرف المشرق مؤخرا.

لقد تم احتواء جميع حالات الإخفاق السابقة بمبادرات حكومية حماية للمودعين، ولمنع انتشار الآثار السلبية الى المصارف الأخرى، على رغم الكلفة المرتفعة التي تم تحملها في بعض الحالات.

وتؤكد الأمثلة العملية السابقة على الإخفاق أن مصادر الخطر على المصارف قد تكون نتيجة لبنود داخل الميزانية أو خارجها . لذا، سيتم تناول المخاطر ضمن الميزانية والمخاطر خارج الميزانية بشكل سريع، قبل البدء بالإشارة الى المخاطر العامة للعمل المصرفي، ولو كان ذلك على حساب التكرار أحيانا.

Version de démonstration de l'imprimante PdfPrinter de PixelPlanet - http://pdfprinter.pixelplanet.fr

المطلب الثالث :انواع المخاطر المصرفية

نظرا للمحيط البنكي و كذا طبيعة الأنشطة البنكية، فالمهام البنكية تتحمل مخاطر لا تعد و لا تحصى) مخاطر مالية؛ تنظيمية؛ تجارية؛الخ .(...وفيما يلي، يمكن أن نشير إلى أهم مخاطر القطاع البنكي[1]:

- المخاطر الائتمانية
- مخاطر التشغيل
- المخاطر القانونية
- مخاطر التسعير
- مخاطر أسعار صرف العملات
- مخاطر الالتزام
- مخاطر الدول
- مخاطر السمعة
- المخاطر الاستراتيجية
- مخاطر الصيرفة الإلكترونية
- مخاطر العولمة
- مخاطر الإدارة

1المخاطر الائتمانيةCredit Risk

تعد عمليات منح الائتمان المصرفي هي الوظيفة الرئيسية الثانية والهامة التي تقوم عليهاا البنوك التجارية لتحقيق أهدافها ، فالائتمان يمثل معظم أصول هذه البنوك ويساهم في النصيب الأكبر من الدخل التشغيلي لها، وعملية منح الائتمان هي عملية تسويقية للأموال المتوفرة للبنوك بما يؤدي إلى تحقيق الربحية والأمان ضمن ضوابط وقواعد سليمة مع توفر الضمانات التي تضمن تدفق الأموال وعودها إلي البنك وحمايتها من المخاطر.

والائتمان المصرفي بطبيعته يواجه العديد من المخاطر التي يصعب التنبؤ أو التحوط لها بمنتهى الدقه في حين يكون البنك ملتزما بشكل دائم بالوفاء بأموال المودعين حال انتهاء أجالها أو عند طلبها، وفي نفس الوقت فان المقترضين لن يكون في وسعهم الوفاء بقيمة قروضهم تجاه البنك بطريقة نظامية أو بنسبة كاملة وذلك لسبب جوهري هو إن الائتمان الممنوح من البنك للمقترضين قد تم توظيفه في أنشطة تجارية وزراعية وصناعية وسياحية مختلفة لا يمكن استعادتها بسهولة، لهذا تعتبر مخاطر الائتمان من أهم الأسباب التي أدّت إلى تعثّر المصارف ومن ثمّ حدوث الأزمات الاقتصادية في الدول) نامية ومتقدمة (، إذ يوجد شبه إجماع بين المصرفيين على أن المخاطر الائتمانية هي أكثر نوع من أنواع المخاطر المصرفية شيوعاً بين المصارف.

[1] G.Cuvittar & MA.Amazith: Audit et inspection bancaire- Extrait -, Revue SNC, N°14,1997,Page 29.

Version de démonstration de l'imprimante PdfPrinter de PixelPlanet - http://pdfprinter.pixelplanet.fr

أ – مفهوم خطر الائتمان:

تعد خسائر الإئتمان أمر لا مفر منه كنتيجة لعملية الإقراض ، كما أن كل بنك يتحمل درجة من الخطر في منحه الإئتمان وبدون إستثناء يحقق كل بنك بعض خسائر القروض عندما يفشل في إسترداد قرضه ، وأن خطر الإئتمان يعني تخلف العملاء عن الدفع او عجزهم عن السداد او خسارة كلية او جزئية لاي مبلغ مقرض الى الطرف المقابل[1]

وعليه فان خطر الائتمان هو ذلك المتغير الاساسي المؤثر على صافي الدخل و القيمة السوقية لحقوق الملكية الناتجة عن عدم السداد او تأجيل السداد لانه كلما استحوذ البنك على احد الاصول المربحة فانه بذلك يتحمل مخاطرة عجز المقرض عن الوفاء برد اصل الدين و فوائده وفقا للتواريخ المحددة و تعتبر القروض هي اهم مصادر الاتمان ويذكران مخاطر الاتمان موجودة في نشاطات البنك سواء كانت داخل الميزانية او خارجها.

و يدعى كذلك بخطر العميل، و خطر التوقيع، و هو خطر يتعلق بالنشاط البنكي من خلال منح قرض لمؤسسة أو شخص طبيعي، أين يواجه البنك خطر إفلاس العميل و بالتالي لا يوفي عند ميعاد الإستحقاق جزئيا أو كليا مبلغ ديونه[2]، و من هنا تظهر مسئولية البنك في ضرورة مراعاته توفر الضمانات الكافية لتغطية هذا النوع من الخطر و منه الخسائر المحتملة.

ب – أنواع المخاطر الائتمانية.

يلاحظ من التعا ريف السابقة أنها تركز على وجود خسائر إئتمانية في كل عملية إئتمانية وأن أسباب هذه الخسائر قد تكون داخلية أو خارجية وأن هذه الخسائر تتحقق عندما يتوقف العميل عن السداد ، هذا ويرى آخرون بوجود مصادر عديدة للمخاطرة منها ، يعود إلى مخاطر طبيعية خارجة عن إرادة البنك ومنها ، يعود إلى تغيرات في التكنولوجيا أو أذواق المستهلكين ، أو نتيجة المنافسة أو نتيجة ضعف الإدارة أو تقلبات دورة الأعمال ، مما يشير إلى وجود أنواع من المخاطر الإئتمانية وأسباب تؤدي إليها، وبناء على ما سبق يمكن تقييم المخاطر الإئتمانية كما يلي

_المخاطر المتعلقة بالعميل

-تنشأ هذه المخاطر بسبب السمعة الائتمانية للعميل.

-مدى ملاءته المالية.

-سمعته الاجتماعية ووضعه المالي.

-سبب حاجته للائتمان والغرض من هذا الائتمان.

[1] بن عزوز بن علي ،عبد الكريم قندوز ،حبار عبد الرزاق ،إدارة المخاطر،دار الوراق ،الأردن،2013،ص124

[2] علي عبد الله أحمد شاهين مدخل عملي لقياس مخاطر الإئتمان المصرفي في البنوك التجارية في فلسطين دراسة تحليلية تطبيقية،2010ص10_15

Version de démonstration de l'imprimante PdfPrinter de PixelPlanet - http://pdfprinter.pixelplanet.fr

_المخاطر المرتبطة بالقطاع الذي ينتمي إليه العميل

-إذ ترتبط هذه المخاطر بطبيعة النشاط الذي يعمل فيه العميل.

-إذ من المعروف أن لكل قطاع اقتصادي درجة من المخاطر تختلف باختلاف الظروف التشغيلية والإنتاجية والتنافسية لوحدات هذا القطاع.

_المخاطر المرتبطة بالنشاط الذي تم تمويله

-تتعدد وتتنوع هذه المخاطر في ضوء الظروف المحيطة بالائتمان المطلوب والضمانات المقدمة.

فمثلاً مخاطر الائتمان بضمان أوراق مالية يختلف عنه بضمانات عقارية.

ومن أمثلة المخاطر التي ترتبط بطبيعة النشاط عمليات تمويل بضمان بضائع، عمليات التمويل بضمان الأوراق المالية، عمليات التمويل بضمان كمبيالات.

_المخاطر المتعلقة بالظروف العامة

ترتبط هذه المخاطر عادة بالمخاطر المرتبطة بالظروف الاقتصادية والتطورات السياسية والاجتماعية وغيرها

_المخاطر المتصلة بأخطاء البنك

-ترتبط هذه المخاطر بمدى قدرة إدارة البنك من متابعة الائتمان المقدم للعميل، والتحقق من قيام العميل بالمتطلبات المتعلقة به.

-ومن الأخطاء التي تحصل والتي تسبب درجة من المخاطر هي:

-ضعف نظم العمل الداخلية والإجراءات الرقابية.

-قصور أجهزة المتابعة.

-عدم توافر الخبرات المتخصصة والتي تتمتع بالكفاءة التي تمكنها من القيام بعملها على خير وجه.

-عدم سلامة صياغة التوصية والرأي لمنح التسهيلات المقترحة

-عدم توافر قنوات اتصال جيدة بين الادارات المختلفة داخل البنك والمتداخلة في صناعة وتنفيذ ومتابعة الائتمان الذي يتم منحه للعميل.

_المخاطر المتصلة بالغير

-وهي المخاطر التي ترتبط بمدى تأثر العميل طالب الائتمان وكذلك البنك بأية أحداث أو أمور خارجة عن إرادتهم مثل:

-إفلاس أحد عملاء البنك ذوو المديونية العالية.

-فشل في الصناعة التي يمارسها العميل.

-كوارث طبيعية تؤثر على نشاط البنك أو نشاط العميل.

-عوامل سياسية واقتصادية خارجة عن إرادة كل من البنك والعميل.

Version de démonstration de l'imprimante PdfPrinter de PixelPlanet - http://pdfprinter.pixelplanet.fr

ت – أساليب السيطرة على المخاطر الإئتمانية:

في ضوء المخاطر التي يتعرض لها الإئتمان المصرفي ، فإن من أهداف البنك الرئيسية كغيره من الوحدات الإقتصادية هي تعظيم تحقيق الأرباح وإستمراريتها على المدى الطويل ، الأمر الذي يتطلب البحث عن وسائل وأساليب للسيطرة على المخاطر التي تعترض تحقيق تلك الأرباح ، وتتمثل في وضع وتطبيق آليات مناسبة للتحكم في كل من المخاطر الخاصة والمخاطر العامة.[1]

-وضع قيود على تصرفات إدارة المنشأ يحق بموجبها للبنك بمتابعة القرض من خلال الخطة الإستثمارية للمنشأة وأسلوب إستخدامها للقرض ، وعدم تراجع ودائع العميل.

-الإتفاق مع العميل المقترض على سعر فائدة متحرك وفقاً للسعر السوقي لها.

-سداد قيمة الفائدة مقدماً والالتزام بجول زمني لسداد القرض.

-تقديم الرهونات العقارية بالإضافة إلى الضمانات الشخصية.

هذا ويمكن توضيح أساليب السيطرة على مخاطر الإئتمان من خلال مراحل العملية الإئتمانية كما يلي:

تقييم المخاطرة ، ويتم التقييم الدقيق لقدرة العميل الإئتمانية من خلال دراسة عناصر تحديد المخاطرة بمراعاة المبادئ التالية:

-إجراء دراسة عميقة للمركز المالي للعميل ونتائج أعماله والغرض الممنوح من أجله القرض وطريقة وأسلوب السداد.

-المواءمة بين إجمالي التسهيلات المصرح بها للعميل وبين حجم موارده المالية المستثمرة في النشاط ونوعية ذلك النشاط.

-إستيفاء الإستعلامات اللازمة عن العميل من خلال البنك المركزي والسوق والنشاط الذي يعمل في إطاره بإعتبار أن المعلومات التي يتم الحصول عليها تكون على درجة كبيرة من الأهمية للوقوف على مخاطر الإئتمان

_التنويع :

وهو يعني أن تتسم المحفظة الإئتمانية بدرجة كبيرة من التنويع وعدم تركز الإئتمان في قطاعات معينة أو لدى عملاء معينين ويمكن تطبيق هذا التنويع من خلال وضع حد أقصى للإئتمان لكل نشاط أو عميل ،والدخول في أسواق مصرفية جديدة.

_التغطية :

وتأخذ عدة صور أهمها تجنب تحمل أعباء التقلبات في أسعار الفائدة من خلال نقل عبئها على المقترض بتطبيق أسعار فائدة معومة ، إلى جانب المواءمة بين مصادر الأموال واستخداماتها من حيث الحجم وآجال الاستحقاق ، وأسعار الفائدة.

[1] خالد وهيب الراوي "إدارة المخاطر المالية دار المسيرة لنشر و الطباعة ،عمان 2009 ص10

Version de démonstration de l'imprimante PdfPrinter de PixelPlanet - http://pdfprinter.pixelplanet.fr

_التأمين :

ويتمثل في الطلب من العميل أن يقوم بالتأمين لصلح البنك ضد مخاطر عدم السداد لدى شركة تأمين ، فإذا لم يسدد العميل في تاريخ الاستحقاق يحق للبنك الحصول على التعويض المناسب من شركة التأمين.

_الأرصدة التعويضية :

وهي الأرصدة التي يحتفظ بهاالبنك كودائع أو تأمينات إلى حين إنتهاء السداد.

_الضمانات :

وهي الضمانات العينية التي يقدمها العميل لتأكيد جديته لسداد الإئتمان ويجب أن يتوفر فيه الشروط التالية:

-القابلية للتصرف.

-ثبات القيمة وسهولة تحديدها.

-القابلية للنقل والتخزين.

-أن تكون ملكية الأصل للمقترض ولا توجد عليه إلتزامات للآخرين

_المتابعة :

وهي تهدف إلى متابعة التحقق من مدى تنفيذ السياسة التي يضعها البنك للإقراض إلى جانب الإطمئنان إلى تنفيذ الشروط الموضوعة للتسهيلات المصرح بهاومدى إنتظام عملية السداد وعدم تجاوز الحد الأقصى المسموح به.

_معالجة الحالات المتعثرة :

نتيجة العملية الإئتمانية التي يقوم بها البنك تظهر بعض الحالات المتعثرة التي تعود بشكل طبيعي إلى وجود قصور في تطبيق بعض أساليب السيطرة على المخاطر ، وفي هذه الحالة يتوجب على البنك أن يتخذ الإجراءات اللازمة لتقليل الخسائر المحتملة من خلال:

-السير في الإجراءات الرسمية المنصوص عليها في عقد منح التمويل لتصفية القرض.

-عمل ترتيبات لإسترداد جزء من القرض.

-عمل ترتيبات لإعادة جدولة القرض.

-إعطاء جزء من الأموال للمقترض للتغلب على أزمته الحالية والناتجة عن أسباب خارجة عن إرادته.

2المخاطر التشغيلية. :

أدت التطورات المتلاحقة بسبب ظاهرة العولمة إلى ظهور أدوات مالية جديدة مثل التورق المصرفي والتطورات التكنولوجية في مجال الاتصالات والمعلومات خاصة لجهة عملية جمعها وحفظها ومعالجتها، الأمر الذي أدى إلى زيادة تعرض المصارف للمخاطر التشغيلية وسرعة انتقالها مما تطلب تطوير أساليب الرقابة المصرفية وطرق إدارة المخاطر، واستجابة لهذه التطورات أصدرت لجنة بازل مقترحاتها بشأن وضع إطار جديد للرقابة والإشراف على

Version de démonstration de l'imprimante PdfPrinter de PixelPlanet - http://pdfprinter.pixelplanet.fr

الجهاز المصرفي لتفادي المخاطر المالية.

أ –**مفهومها** :هناك عدة تعريفات للمخاطر التشغيلية حيث تم تعريفها على أنها أية مخاطر غير مخاطر السوق ومخاطر الائتمان، وهذا التعريف لم يحدد أنواع المخاطر التشغيلية التي تواجهها البنوك حالياً ولم تزود البنوك بقواعد أساسية لقياس المخاطر وحساب متطلبات رأس المال.

ولكن أفضل تعريف هو الصادر عن لجنة بازل للرقابة المصرفية ضمن إتفاق بازلII الذي عرفها على أنها" مخاطر تحمل خسائر تنتج عن عدم نجاعة أو فشل العمليات الداخلية، والعنصر البشري، والأنظمة والأحداث الخارجية. ويشمل هذا التعريف المخاطر القانونية ولكنه يستثني المخاطر الإستراتيجية ومخاطر السمعة والمخاطر التنظيمية."

ولا يعتبر الإحتفاظ برأسمال لمواجهة الخسائر الناشئة عن المخاطر التشغيلية خياراً في إطار بازلII بل هو جزء جوهري فيه.

ويعتبر هذا التعريف أكثر وضوحاً للمخاطر التشغيلية وأعتمد على التعريف السببي(Causal Definition) كما أنه حدد أنواعها والمتطلبات الرأسمالية اللازمة لمقابلتها.

ولا يختلف تعريف الاتفاقية لمخاطر التشغيل عن تعريف معهد التمويل الدولي لها إذ عرفها بأنها خطر الخسارة الناتجة من الإخفاق أو الفشل في الإجراءات الداخلية والأفراد والأنظمة أو حتى الأحداث الخارجية التي لم تغطى مسبقاً بموجب احتياطات رأسمالية أخرى مثل مخاطر الفائدة .وتلاحظ عدم اهتمام المصارف بمخاطر السيولة، السمعة، عدم وجود إستراتيجية للعمل والخسائر قريبة الحدوث.

والمخاطر التشغيلية (Operations Risk) تجدر الإشارة الى أنه يوجد فرق مهم ما بين مخاطر العمليات حيث أن **مخاطر العمليات**، (Operational Risk)تتعلق بالنشاطات التي تقوم بها دائرة العمليات في البنك كون دائرة العمليات مسؤولة عن الإجراءات وعمل التسويات وتأكيدها، في حين أن **المخاطر التشغيلية** مفهومها أشمل وأعم حيث انه ليس فقط دمج الأنشطة الرقابية للدوائر المختلفة بل أيضاً إحتمالية تعرض المؤسسة لحدوث أية مخاطر أخرى.

ب – انواع المخاطر التشغيلية

أكدت لجنة بازل أن المخاطر التشغيلية تعبير له عدة معانٍ في الصناعة المصرفية، لذلك يتوجب على البنوك ولأغراض داخلية أن تعتمد على تعريفها الخاص للمخاطر التشغيلية كون ذلك يساعدها في تحديد المخاطر التي تنطوي على خسائر كبيرة، وفيما يلي أنواع المخاطر التشغيلية وتفسير لكل نوع منها حسبما أوردتها ورقة الممارسات السليمة (2003) والمعدة من قبل لجنة بازل:

- **تنفيذ وإدارة العمليات**

هي الخسائر الناتجة عن المعالجة الخاطئة للعمليات وحسابات العملاء وعمليات المصرف اليومية، والضعف في أنظمة الرقابة والتدقيق الداخلي، والإخفاق في تنفيذ المعاملات وإدارة العمليات، ومثال ذلك :الأخطاء

Version de démonstration de l'imprimante PdfPrinter de PixelPlanet - http://pdfprinter.pixelplanet.fr

في إدخال البيانات، الدخول إلى البيانات لغير المصرح لهم بذلك، الخلافات التجارية، خسائر بسبب الإهمال أو إتلاف أصول العملاء.

- **العنصر البشري**

الخسائر التي يتسبب بها الموظفون أو تتعلق بالموظفين) بقصد أو بدون قصد(، كما تشمل الأفعال التي يكون الهدف منها الغش أو إساءة استعمال الممتلكات أو التحايل على القانون واللوائح التنظيمية أو سياسة الشركة من قبل المسؤولين أو الموظفين، وكذلك الخسائر الناشئة عن العلاقة مع العملاء، المساهمين، الجهات الرقابية وأي طرف ثالث .ومن الأمثلة عليها :**عمليات الإحتيال الداخلي من قبل موظفين،** (كالإختلاس المالي، والتعمد في إعداد تقارير خاطئة عن أوضاع البنك، التجارة الداخلية لحسابات الموظفين الخاصة، إساءة إستخدام بيانات العملاء السرية، التواطؤ في السرقة، السطو المسلح، الابتزاز، الرشاوى، والتهرب الضريبي المتعمد) وعمليات التدا ول دون تخويل وإنجاز حركات غير مصرح بها، والمعالجات الخاطئة، والغرامات والعقوبات بسبب أخطاء الموظفين، ممارسات العمل والأمان الوظيفي.

- **الأنظمة الآلية والإتصالات :**

الخسائر الناشئة عن تعطل العمل أو فشل الأنظمة بسبب البنية التحتية، تكنولوجيا المعلومات، أو عدم توفر الأنظمة، وأي عطل أو خلل في الأنظمة، وتشمل :إنهيار أنظمة الكمبيوتر، الأعطال في أنظمة الاتصالات، أخطاء البرمجة، فيروسات الحاسب، الفائدة المفقودة بسبب العطل.

- **الأحداث المتعلقة بالبيئة الخارجية**

الخسائر الناشئة عن أعمال طرف ثالث، بما يشمل الاحتيال الخارجي وأي أضرار تصيب الممتلكات والأصول، وخسائر نتيجة تغيير في القوانين بما يؤثر على قدرة المصرف في مواصلة العمل .وتشمل: **الإحتيال الخارجي**(كالسرقة والسطو المسلح)، **تزييف العملات والتزوير**، والقرصنة التي تؤدي الى تدمير الحواسيب، سرقة البيانات، الإحتيال عبر بطاقات الائتمان، الإحتيال عبر شبكات الكمبيوتر والإرهاب والإبتزاز)**والكوارث الطبيعية** (الهزات الأرضية، والحرائق، والفيضانات...إلخ)

3خطر الصرف .

يعرف خطر الصرف بذلك الخطر المرتبط بتطور مستقبلي لسعر صرف عملة أجنبية يتحمله مالك أصل أو صاحب ديون أو حقوق مقيمة بتلك العملة (العملة الأجنبية)[1]، و تؤدي التقلبات التي تعرفها أسعار الصرف بالبنوك إلى نتائج يمكن أن تكون إيجابية أو سلبية، ففي حالة زيادة سعر صرف العملات فإن البنك يحقق أرباحا (فوائد أكبر على القرض)، و بالعكس يمكنه تحمل خسارة في حالة إنخفاض سعر تلك العملة عن السعر الذي

[1] Georges Sauvageot, Précis de finance, NATHAN, Paris, 1997, p : 126.

Version de démonstration de l'imprimante PdfPrinter de PixelPlanet - http://pdfprinter.pixelplanet.fr

إستدان به. ومخاطر الصرف هي المخاطر الحالية و المستقبلية التي قد تتأثربها ايرادات البنك و راسماله نتيجة للتغيرات المغايرة في حركة سعر الصرف.و ينتج عن عملية سعر الصرف العديد من المخاطر تؤثر على البنك و على المستثمرين على سواء.

أ –**مخاطره المتعلقة بالبنك** :في مجال التعامل بالنقد الاجنبي نجد عدة مخاطر يتحملها البنك او البنكي بالدرجة الاولى و مسؤولية التعامل مع بعض المخاطر و محاولة تجنبها او التقليل من حدتها و منها ما يلي:

–مخاطر الائتمان بالعملة الصعبة:خطر وقوع الدولة في مشاكل مع الخارج.

–مخاطر السعر:التغير المحتمل في اسعار العملات خلال الفترة المحتفظ بها.

–مخاطر السيولة : و هنا الخطورة تكمن في صعوبة التسويق للسيولة او صعوبة بيعها من اجل الحصول على عملات مطلوبة مما يساوي اقراض هذه العملات في السوق اذا توفرت.

–خطر عدم فهم المتعاملين للدور المفوض لهم داخل البنك و تطوير الاستثمار بالعملات الأجنبية.

ب –**مخاطر سعر الصرف الأحنبي المرتبطة بالعميل** :ان خطر سعر الصرف المرتبط بتقلب او تدهور قيمة ارصدة البنوك من العملات الأجنبية من جهة و كذا تقلب قيمة العملات التي تم بواسطتها تقديم القروض و هذا ما يؤثر سلبا على القيمة الحقيقية للقرض عند حلول آجاله كما يمكن ان ينتج هذا الخطر عن بعض السياسات والتدابير التي تستخدمها السلطات النقدية و التي تؤثر على القيمة الحقيقية للقروض الممنوحة كتخفيض قيمة العملة هذا الذي يمثل خطر حقيقي بالنسبة للبنك على اعتبار انه يؤدي الى فقدان القيمة الحقيقية بسبب انهيار قيم الوحدة النقدية اداة تقييم القروض و هنا نجد ان العميل هو الذي يتحمل بالدرجة الاولى مسؤولية التعامل مع هذه المخاطر و محاولة تجنبها او التقليل من حد ذاتها.

4خطر الخزينة :

يتعلق الأمر بالتزايد الهائل في طلبات القروض المقدمة من الزبائن و عدم ملاءمتها مع طلبات المودعين بسحب أموالهم، فيجد البنك صعوبة في كيفية التوفيق بين السحب المستمر للودائع المودعة و التي تكون غير متوقعة والقروض المطلوبة في آن واحد.

5خطر التسوية :

الخطر الناشئ ضمن عمليات الصرف, لاسيما خلال الفترة التي تفصل ما بين اللحضة التي لا يمكن فيها الإلغاء من طرف واحد. لأمر بدفع أداة مالية تم بيعها و الاستلام النهائي للأداة التي تم شرائها.

6خطر سعر الفائدة :

يتعرض البنك لخطر سعر الفائدة عند حدوث تقلبات في السعر، إذ يعرف هذا الخطر بالخسارة المحتملة للبنك و الناجمة عن التغيرات غير الملائمة لسعر الفائدة، و يتمثل في مدى حساسية التدفقات النقدية سلبيا للتغيرات

Version de démonstration de l'imprimante PdfPrinter de PixelPlanet - http://pdfprinter.pixelplanet.fr

التي تطرأ على مستوى أسعار الفائدة[1] ، و تحصل هذه المخاطرة عندما تكون تكلفة الموارد أكبر من عوائد الإستحقاقات و تزداد بزيادة إبتعاد تكاليف الموارد عن مردودية تلك الإستخدامات.

إذن مخاطرة سعر الفائدة تمس كل المتعاملين في البنوك سواء كانوا مقرضين أو مقترضين، فالمقرض يتحمل خطر إنخفاض عوائده إذا إنخفضت معدلات الفائدة، أما المقترض فيتحمل إرتفاع تكاليف ديونه بإرتفاعها[2].

8خطر السيولة :

باعتبار المصارف وسيط مالي، تجمع الودائع من الجمهور لتوزيعها في شكل قروض للمؤسسات و الأفراد ويتمثل الخطر، في هذه العملية، كون أن الودائع غالبا ما تكون قصيرة الأجل بينما القروض تكون طويلة الأجل، فالبنوك وهي تقوم بهذا التحويل تتحمل خطرين : مخاطر تذبذبات أسعار الفائدة و مخاطر السيولة، و تتمثل هذه الأخيرة في إمكانية ارتفاع طلبات المودعين لاسترجاع أموالهم المودعة في البنك، والتي هي ضرورية لتمويل القروض (بمدة أطول)

و قد تحصل هذه الحالة، أيضا، نتيجة فقدان ثقة الزبائن في بنوكهم، الشيء الذي يُحرضهم على سحب ودائعهم منها، غير أنه في الحالات العادية، تبقى مخاطر السيولة منخفضة، نسبيا، طالما يحتفظ البنك بسمعته و ثقة الزبائن فيه.

ويقصد بالسيولة قدرة البنك على الوفاء بمسحوبات المودعين و تلبية إحتياجات المقترضين في الوقت المناسب، فخطر السيولة يعبر عن عدم كفاية أرصدة البنك النقدية لمواجهة مسحوبات المودعين من جهة، و إحتياجات المقترضين من جهة أخرى.

و يتعاظم خطر السيولة حينما لا يستطيع البنك توقع الطلب الجديد على القروض أو مسحوبات الودائع و لا يستطيع الوصول إلى مصادر جديدة للنقدية، و غالبا ما تتحقق هذه المخاطرة في حالة وجود طلب حاد على الودائع من طرف المودعين أو منح قروض مدة إستحقاقها أطول من مدة توظيفها إليه.

9مخاطر السمعة :

تنشأ هذه المخاطر نتيجة الفشل في التشغيل السليم للمصرف بما لا يتماشى مع الانظمة والقوانين الخاصة بذلك، والسمعة عامل مهم للمصرف، حيث ان طبيعة الانشطة التي تؤديها البنوك تعتمد على السمعة الحسنة لدى المودعين والعملاء[3].

10خطر التضخم :

يترتب عن خطر التضخم انخفاض في القوة الشرائية للنقود المستثمرة في اصل القرض والفوائد التي يحصل عليها البنك، لذا يشير البعض على مثل هذه المخاطر بمخاطر انخفاض القوة الشرائية والتي يمكن تعريفها على النحو

[1] J Bessis, Gestion des risques et gestion actif-passif des banques, Dalloz, Paris, 1996, p : 17.

[2] Sylvie de Coussergues, La gestion de la banque, Edition DUNOD, Paris, 1992, P : 106.

[3] بن عزوز بن علي ،عبد الكريم قندوز ،حبار عبد الرزاق مرجع سابق ص126.

Version de démonstration de l'imprimante PdfPrinter de PixelPlanet - http://pdfprinter.pixelplanet.fr

التالي :تشير مخاطر انخفاض القوة الشرائية الى المخاطر المحتملة نتيجة التضخم[1] .

11الخطر الإستراتيجي :

و يسمى هذا الخطر كذلك بخطر السياسة العامة، و على سبيل المثال نذكر خطر التوسع في منح القروض من طرف البنوك الغربية للدول النامية، أو تخصص البنك في سوق يشهد حالة إنخفاض في الأداء(الإستثمار في مجالات أقل عائدا)، و يبين هذا الخطر غياب أو سوء توجيه إستراتيجي للبنك مما يحمله نتائج سلبية على مسار تطوره و نموه خصوصا في ظل محيط يتميز بمنافسة كبيرة.

12الخطر التنظيمي :

يعكس الخطر التنظيمي عدم إحترام التشريعات المنظمة للنشاط البنكي و هو ما ينتج عنه تحمل البنك جزاءات و غرامات يدفعها حسب ما هو منصوص عليه في هذه التشريعات، و تأخذ هذه العقوبات طابع قضائي أو جبائي أو جنائي، و قد تصل درجة العقوبة إلى حد سحب الإعتماد من البنك.

و يشمل هذا الخطر كذلك على الخطر المعنوي الناتج عن عدم إحترام المبادئ و القواعد الداخلية للنشاط البنكي، كخطأ الكشف عن السر المهني الذي يؤدي إلى خسارة محتملة للزبائن و إلى تعرض البنك لإجراءات عقابية ذات طابع مالي.

13مخاطر العمل المصرفي الدولي :

الى جانب مجموعة المخاطر التي أشير إليها، تتعرض المصارف ذات الطبيعة الدولية في عملها الى خطر إضافي هو خطر القطر؟(COUNTRY RISK) و يعرف هذا الخطر بأنه خطر احتمال خسارة مالية نتيجة مشكلات تتعلق بالاقتصاد الكلي للقطر المعني، أو نتيجة أسباب سياسية.

و يتم تقويم مخاطر القطر، عادة، من خلال التركيز على تحليل الخطر السياسي، و خطر التحويل . هذا و يعبر الخطر الأول عن رغبة القطر المعني في الوفاء بالتزاماته، بينما يعبر الخطر الثاني عن القدرة على القيام الفعلي بعملية التحويل.

14خطر رأس المال CAPITAL ADEQUACY RISK:

تعبر مخاطر رأس المال عن المدى الذي يمكن أن تتدنى إليه قيمة الموجودات قبل أن يكون لذلك التدني أثر في حقوق المودعين . فالمصرف الذي يشكل رأسماله % 10 من موجوداته، يمكن أن يكون قادرا على مواجهة تدن في قيمة موجوداته أكثر من المصرف الذي يشكل رأسماله % 5 من موجوداته . و من ناحية أخرى، فان انخفاض رأسمال المصرف، بالنسبة لحجم موجوداته، له أثر إيجابي في العائد على حقوق المساهمين . فإذا اختار مصارف زيادة مديونيته، فلا شك في أن ذلك سيؤدي الى تحسن في العائد، و العكس صحيح.

و يعود الاهتمام بخطر مناسبة رأس المال الى أهمية هذا العنصر في استقرار النظام المصرفي من خلال أثر رأس

[1] نفس المرجع السابق ص126

Version de démonstration de l'imprimante PdfPrinter de PixelPlanet - http://pdfprinter.pixelplanet.fr

المال المناسب في تخفيض مخاطر الإخفاق، خاصة أن الهدف من رأس المال هو:

-واق لامتصاص الخسائر عند تحققها، و بذلك يتفادى المصرف التصفية.

-التخفيف من أثر أزمات السيولة، إذا ما حدثت، و ذلك من خلال الثقة في سلامة مركز المصرف.

-التخفيف من خسائر المودعين في حالة الإخفاق.

يتأثر رأس المال اللازم لحماية المودعين بنوعية الأصول و درجة مخاطرها . و تعتبر الأوراق المالية الحكومية لهذه الغاية أصولا دون مخاطر، أما بقية أنواع الأصول فلها درجات متفاوتة من المخاطر.

و لقد أثار الاهتمام بهذا الخطر أمرين هما : تزايد مخاطر العمل المصرفي، و انخفاض نسبة رأس المال الى الموجودات الى درجات لافتة للنظر، الأمر الذي أدى بالجهات التنظيمية الى إعارة هذا الموضوع اهتمامها، خاصة في بداية الثمانينات، عندما وصلت نسب الودائع الى حقوق المالكين الى معدلات مرتفعة جدا في بعض المصارف العاملة في المراكز المالية الدولية التي تعتمد في مصادرها على الأموال المشتراة من سوق ما بين المصارف، و من الأسباب التي أدت الى الاهتمام في تنظيم رأس المال:

-تعزيز استقرار النظام المصرفي من خلال تقليل مخاطر الإخفاق على المستوى الفردي.

-وقاية المصارف من مخاطر المنافسة.

15مخاطر العمليات المصرفية الالكترونية .

يصاحب تقديم العمليات المصرفية الالكترونية مخاطر متعددة وقد أشارت لجنة بازل للرقابة المصرفية إلى أنه ينبغي قيام البنوك بوضع السياسات والإجراءات التي تتيح لها إدارة هذه المخاطر من خلال تقييمها والرقابة عليها ومتابعتها وأصدرت اللجنة خلال مارس 1998 ومايو 2001 مبادئ لإدارة هذه المخاطر شملت مايلي

أ – مخاطر التشغيلOperational risk

تنشأ مخاطر التشغيل من عدم التأمين الكافي للنظم أو عدم ملاءمة تصميم النظم أو إنجاز العمل أو أعمال الصيانة وكذا نتيجة إساءة الإستخدام من قبل العملاء وذلك على النحو التالي-:

-عدم التأمين الكافي للنظم: System security

تنشأ هذه المخاطر عن إمكان إختراق Unauthorized access غير المرخص لهم لنظم حسابات البنك بهدف التعرف على المعلومات الخاصة بالعملاء وإستغلالها سواء تم ذلك من خارج البنك او من العاملين به ، بما يستلزم توافر إجراءات كافية لكشف وإعاقة ذلك الإختراق.

-عدم ملاءمة تصميم النظم أو إنجاز العمل أو أعمال الصيانة:

وهي تنشأ من إخفاق النظم أو عدم كفاءتها (بطيء الاداء Slow- Down على سبيل المثال) لمواجهة متطلبات المستخدمين وعدم السرعة في حل هذه المشاكل وصيانة النظم وخاصة إذا زاد الإعتماد على مصادر خارج البنوك لتقديم الدعم الفني بشأن البنية الأساسية اللازمةOutsourcing.

Version de démonstration de l'imprimante PdfPrinter de PixelPlanet - http://pdfprinter.pixelplanet.fr

إساءة الإستخدام من قبل العملاء:Customer misuse of services –

ويرد ذلك نتيجة عدم إحاطة العملاء بإجراءات التأمين الوقائيةSecurity precautions أو بسماحهم لعناصر إجرامية بالدخول الى حسابات عملاء آخرين أو القيام بعمليات غسيل الأموال بإستخدام معلوماتهم الشخصية أو قيامهم بعدم إتباع إجراءات التأمين الواجبة.

ب – مخاطر السمعةReputational risk

و تنشأ مخاطر السمعة في حالة توافر رأى عام سلبي تجاه البنك نتيجة عدم قدرته على تقديم خدماته المصرفية عبر الأنترنت وفق معايير الأمان و السرية و الدقة مع الإستمرارية و الإستجابة الفورية لإحتياجات و متطلبات العملاء، و هو أمر لا يمكن تجنبه سوى بتكثيف إهتمام البنك بتطوير و رقابة و متابعة .معايير الأداء بالنسبة لنشاطات الصيرفة الإلكترونية

ت – المخاطر القانونيةLegal risk

تقع هذه المخاطر فى حالة إنتهاك القوانين أو القواعد أو الضوابط المقررة خاصة تلك المتعلقة بمكافحة عمليات غسيل الأموال ، أو نتيجة عدم التحديد الواضح للحقوق والالتزامات القانونية الناتجة عن العمليات المصرفية الالكترونية ومن ذلك عدم وضوح مدى توافر قواعد لحماية المستهلكين فى بعض الدول أو لعدم المعرفة القانونية لبعض الاتفاقيات المبرمة بإستخدام وسائل الوساطة الالكترونية Validity .

ث –المخاطر الأخرى

يرتبط أداء العمليات المصرفية الالكترونية بالمخاطرالخاصة بالعمليات المصرفية التقليدية، ومن ذلك مخاطر الإئتمان والسيولة وسعر العائد ومخاطر السوق مع إحتمال زيادة حدتها، فعلى سبيل المثال فإن إستخدام قنوات غير تقليدية للإتصال بالعملاء وإمتداد نشاط منح الإئتمان إلى عملاء عبر الحدودCross- border قد يزيد من إحتمالات إخفاق بعض العملاء فى سداد التزاماتهم.

Version de démonstration de l'imprimante PdfPrinter de PixelPlanet - http://pdfprinter.pixelplanet.fr

المبحث الثالث : مدخل إلى الأزمات المصرفية

المطلب الأول: مفهوم الأزمة المصرفية

منذ عدة سنوات مضت كثيرا ما سجلت العديد من الدول جملة من الأحداث تعرفه في العادة بالأزمة المالية و لكن يبقى صياغة تعريفه للأزمة المالية ليس أمر سهل، و بالرغم من أن العديد من المؤلفين قد حاولوا وصف النتائج الوخيمة لمثل هذه الازمات لكن نجد أن القليل منهم فقط قد حاولوا إعطاء تعريف محدد و مضبوط لهذه الظواهر و من خلال هذا نتطرق إلى بعض التعاريف للأزمة و قبل التطرق للأزمة المالية يجب التعرف أولا على مفهوم الأزمة بصفة عامة.

أولا : مفهوم الأزمة :

1- هي تحول فجائي عن السلوك المعتاد و هي سلسلة من التفاعلات يترتب عنها نشوء موقف فجائي ينطوي على تهديد مباشر للقيم أو المصالح الجوهرية للدولة مما يستلزم معه ضرورة اتخاذ قرارات سريعة في وقت ضيق و في ظروف عدم التأكد و ذلك حتى لا تنفجر الأزمة.

2- هي نقطة تحول في سلسلة من الأحداث المتتابعة تسبب درجة عالية من التوتر و تقود إلى نتائج غالبا ما تكون غير مرغوبة و خاصة في حالة عدم وجود استعداد أو قدرة على مواجهتها.

3- هي نتاجة نهائية لتراكم من التأثيرات أو حدوث خلل مفاجئ يؤثر على المقومات الرئيسية للنظام و تشكل تهديدا صريحا و واضحا لبقاء النظام أو المنظمة. [1]

4- هي "اللحظة الحاسمة "أو" الفترة الحاسمة "لمرض معين، ويرتبط بالتالي بالفترة التي يمكن للمرض أن يتطور فيها نحو التحسن أو التراجع، وعمم هذا المعنى على مرحلة حاسمة في تطور الأشياء والأحداث والأفكار، أو علاوة على ذلك للدلالة على انفصام توازن معين . [2]

5- هي عبارة عن خلل يؤثر تأثيرا ماديا على النظام كله كما يهدد الإفتراضات الرئيسية التي يقوم عليها هذا النظام. [3]

---

[1] معن محمود عياصرة، إدارة الصراع و الازمات و ضغوط العمل، دار الحامد للنشر و التوزيع، طبعة أولى، الأردن، 2008، ص74.

[2] إبراهيم أبو العلا وآخرون، الأزمة المالية العالمية، مركز النشر العالمي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، 2009 ، ص6 .

[3] معن محمود عياصرة ،نفس المرجع، ص76.

Version de démonstration de l'imprimante PdfPrinter de PixelPlanet - http://pdfprinter.pixelplanet.fr

6- اما من الناحية الاجتماعية فيقصد بالأزمة : توقف الأحداث المنظمة والمتوقعة واضطراب العادات والعرف، مما يستلزم التغيير السريع لإعادة التوازن ولتكوين عادات جديدة أكثر ملاءمة .[1]

7- و هناك من يعرفها بأنها عبارة عن موقف يتصف بصفتين أساسيتين هما:

➢ **أولا**: التهديد

حيث تشعر الأطراف المشاركة في الأزمة بأنهم لن يستطيعوا الحصول أو المحافظة على القيم و الموارد أو الأهداف التي تمثل أهمية بالنسبة لهم، و يتعلق بالتهديد بكل من حجم و قيمة الخسارة المحتملة علاوة على احتمال تحققها و بصفة عامة، كلما زادت قيمة الخسائر و زاد احتمال تحققها ازداد التهديد.

➢ **ثانيا**: ضغط الوقت

يعتبر ضغط الوقت على إدراك الأطراف المشاركة في الأزمة لمقدار الوقت المتاح لتقصي الحقائق و اتخاذ تصرف قبل بدء حدوث أو تصعيد الخسائر و يتأثر إدراك المدير للوقت المتاح للتعامل مع الأزمة بعوامل مثل: [2]

✓ تعقد المشكلة.

✓ مستوى الإجهاد

✓ الضغط النفسي الذي يشعر به المدير

فالأزمة هي لحظة حرجة و حاسمة تتعلق بمصير الكيان الإداري الذي أصيب بها، مشكلة بذلك صعوبة حادة أمام مخذ تجعله في حيرة بالغة، أي قرار يتخذ في ظل دائرة خبيثة من عدم التأكد و قصور المعرفة و اختلاط الأسباب بالنتائج و داعي كل منهما بشكل متلاحق ليزيد من درجة المجهول عن تطورات ما قد يحدث مستقبلا من الأزمة و في الأزمة ذاتها، و بمعنى آخر فإن الأزمات التي يتعرض لها المجتمع مثلها مثل الأزمات الصحية التي قد يتعرض لها الإنسان تكون حادة و مفزعة و شديدة الألم و تجعل من مدير الأزمة كالطبيب الذي يعالج المريض الذي أصيب بأزمة صحية، فالأزمة بهذا المفهوم تأخذ بعدين أساسيين هما:

[1] ابتهاج مصطفى عبد الرحمن، إدارة البنوك التجارية: الطبعة الثانية، دار النهضة العربية، القاهرة،2000 ،ص:444.

[2] معن محمود عياصرة، نفس المرجع السابق، ص74-75.

Version de démonstration de l'imprimante PdfPrinter de PixelPlanet - http://pdfprinter.pixelplanet.fr

يعد الزمن الناجم عن الوقت المحدود المتاح أمام مدير الأزمات لاتخاذ قرار سريع و صائب و لا يتضمن أي خطأ، لأنه لن يكون هناك وقت أو مجال للتأخير أو لإصلاح الخطأ، لنشوء أزمات جديدة اشد و أصعب من الأولى قد تقضي على الكيان الإداري ذاته.

و من ثم فإن الأزمة هي موقف تتضارب فيه العوامل المتعارضة اشد ما يكون التضارب و تزداد درجة التضارب عندما تنصرف رؤية متخذ القرار إلى ما قد يحدث مستقبلا معها و فيها.

ثانيا : الفرق بين المشكلة و الأزمة و الكارثة[1]

هناك خلط بين هذه المفاهيم حيث يمكننا النظر إلى المشكلة من خلال ثلاث مستويات ، و المشكلة بوضعها الحالي و من حيث الحجم و لكن بمرور الوقت يمكن أن تتحول إلى أزمة ثم الى كارثة .

❖ **مفهوم المشكلة** : تعرف بأنها عائق أو مانع يحول بين الفرد و الهدف الذي يسعى لتحقيقه و تعبر عن حدث له شواهد و أدلة تنذر بوقوعه بشكل تدريجي غير مفاجئ يجعل من السهولة إمكانية التوصل لأفضل حل بشأنها .

و العلاقة بين المشكلة و الأزمة وثيقة الصلة ، فالمشكلة قد تكون هي سبب الأزمة و لكنها لا تكون هي الأزمة بحد ذاتها.

❖ **مفهوم الأزمة** : هي حدث مفاجئ غير متوقع مما يؤدي لصعوبة التعامل معه ثم البحث عن وسائل و طرق لاذارة هذا الموقف للتقليل من آثاره و نتائجه السلبية

❖ **مفهوم الكارثة** : هي أحد المفاهيم التصاقا بالأزمة ، و هي حالة مدمرة حدثت فعلا و نجم عنها ضرر سواء في الماديات أو هما معا ، و الحقيقة قد تكون لها أسباب طبيعية لا دخل للانسان فيها .

ثالثا : مفهوم الأزمة المصرفية.

التعريف الأول :تعرف الأزمة البنكية" بحلقة من الذعر البنكي أو الإفلاس البنكي الخطير، الذي يمكن أن يخنق الاقتصاد عن طريق عرقلته لآليات التمويل ونظام الدفع، وكنتيجة لتدهور ميزانية البنك تضطر هده الأخيرة إلى تخفيض حجم القروض الممنوحة إلى المؤسسات بما فيها المؤسسات الجيدة ، والتي قد تؤدي بدورها إلى أزمة

[1] صلاح الدين حسن السيسي، الأزمات المالية و الاقتصادية العالمية، طبعة أولى، القاهرة، 2009 ص 45

Version de démonstration de l'imprimante PdfPrinter de PixelPlanet - http://pdfprinter.pixelplanet.fr

مديونية (Crédit Crunch) مما يوقع الاقتصاد في أزمة ائتمان عندما تنخفض إنتاجية المؤسسات مما يوقفها عن تسديد مديونيتها "[1]

التعريف الثاني :تحدث الأزمة البنكية" عندما يؤدي اندفاع فعلي أو محتمل على سحب الودائع من أحد

_المصارف إلي إيقاف قابلية التزاماتها الداخلية للتحويل أو إلى إرغام الحكومة على التدخل لمنع ذلك بتقديم دعم مالي واسع النطاق . "[2]

التعريف الثالث :كما تعرف الأزمة البنكية بأن وجودها في الدولة ناتج عن كون الالتزامات الموجودة في المؤسسات المالية والتي تكون الجزء الأكبر من النظام المصرفي أكبر من قيمة الأصول المقابلة لها لدرجة أن يكون دخل النظام المصرفي غير كاف لتغطية نفقاته ."[3]

التعريف الرابع :تعرف كذلك" بالحالة التي تصبح فيها البنوك في حالة إعسار مالي بحيث يتطلب الأمر تدخل البنك المركزي لضخ أموال لهذه البنوك أو إعادة هيكلة النظام المصرفي "[4]

من التعريفات السابقة يتضح لنا اختلاف التعاريف المقدمة للأزمة البنكية نظرا لاختلاف الأسباب المؤدية إلى حدوثها، وبصفة عامة يقصد بها عدم قدرة البنك على مواجهة طلبات الأفراد كنتيجة لتدهور أصوله مقابل التزاماته و/أو الارتفاع الكبير أو المفاجئ في طلب سحب الودائع مما يعرض البنك إلى الإفلاس.

التعريف الخامس : و تسمى أيضا الذعر المالي و هي لا تعدوا أن تكون من حالات انهيار أحد المصارف حيث يقوم الدائنون أصحاب القروض قصيرة الأجل (المودعين) بسحب قروضهم (ودائعهم) بأسلوب مفاجئ من المدين حيث يتسم بالملاءة و يمكن أن تتحقق هذه الحالة بتوافر 3 شروط:

- ✓ إن تزويد المديونية قصيرة الأجل للأصول قصيرة الأجل.
- ✓ أن لا تحتوي السوق عن دائن كبير يقوم على توفير التسهيلات اللازمة لسداد التزامات قصيرة الأجل.
- ✓ عدم وجود مقرض أخير أو نهائي.

[1] Ben Abdellah Mohamed et Diallo Kalidou, incidence des crises financières; une analyse empirique apartir des pays émergents, journées de recherche sur les crises financières internationales, université d'Orléans, France, 6-7 mai 2004, p4.
[2] IMF , currency banking and debt crisis, vol39, N°4. December 2002.
[3] Manmohan S Kumar et als., "Global Financial Crisis: Institutions Vulnerability "IMF Working Paper wp/oo /105
[4] Manmohan S Kumar et als., "Global Financial Crisis: Institutions Vulnerability "IMF Working Paper wp/oo /105

Version de démonstration de l'imprimante PdfPrinter de PixelPlanet - http://pdfprinter.pixelplanet.fr

و يمكن أن نميز نوعين من الأزمات المصرفية [1] الأولى تتمثل في " الأزمة المصرفية" العادية و التي قد تهتز فيها قدرة بعض المصارف عن الوفاء بالتزاماتها و تتأثر ملاءتها نتيجة لزيادة الأصول المتعثرة مما يؤدي إلى تأكل قاعدتها الرأسمالية ، و بين " الأزمة المصرفية المنظومية" ، أين يصاب النظام المصرفي بالشلل الكامل و تدفع حتى بالبنوك السلمية إلى إقفال أبوابها و لعدم إمكانية التمييز بين البنوك الضعيفة و السليمة بسبب عدم وضوح المعلومات ، فان المودعين يتجهون الى سحب نقودهم مهما كانت حالة البنك ، و هو ما يسبب ذعر مالي ، [2] و هذا النوع من السلوك يعبر عنه " بسلوك القطيع "

تحدث الأزمة المصرفية عندما يكون هناك فشل مصرفي فعلي و كامن بجعل المصارف تعلق الأعباء الداخلية القابلة للتحويل أو يجبر الحكومة على التدخل لمنع ذلك الفشل و لهذه الأزمة آثار عديدة على النشاط الاقتصادي.

تحدث الأزمات المصرفية عندما تواجه البنوك زيادة كبيرة ومفاجئة في طلب سحب الودائع .فبما أن البنك يقوم بإقراض أو تشغيل معظم الودائع لديه ويحتفظ بنسبة بسيطة لمواجهة طلبات السحب اليومي، فان تخطي طلبات المودعين تلك النسبة أو إخفاق البنوك في قيامها بإيقاف قابلية التزاماتها الداخلية للتحويل فإنها لن تستطيع الاستجابة لطلبات المودعين و بالتالي يحدث ما يسمى بأزمة سيولة لدى البنوك .وإذا حدثت مشكلة من هذا النوع وامتدت إلى بنوك أخرى على نطاق أوسع، فتسمى في هذه الحالة أزمة مصرفية systematic banking crisisوعندما يحدث العكس، أي تتوافر الودائع لدى البنوك وترفض تلك البنوك منح القروض خوفاً من عدم قدرتها على الوفاء بطلبات السحب أو بسبب تشاؤم التوقعات وفترة ذعر البنوك تحدث أزمة الإقراض ، وهو ما يسمى بأزمة الائتمانcredit crunch [3]

[1] عمرو محي الدين ، ازمة النمور الاسيوية ، دار الشروق للنشر ، القاهر 2000 ، ص 180-181

[2] K.Michael Finger & Ludger Schknecht " Commerce , Finance et Crises Financières (Organisation Mondiale du Commerce , 1999) P 22

[3] K.Michael Finger & Ludger Schknecht " Commerce , Finance et Crises Financières (Organisation Mondiale du Commerce , 1999) P 22

Version de démonstration de l'imprimante PdfPrinter de PixelPlanet - http://pdfprinter.pixelplanet.fr

المطلب الثاني : متطلبات الأسباب المؤدية للأزمات المصرفية.

ركزت معظم الدراسات التجريبية التى تناولت الأزمات المصرفية المختلفة على أن أسباب حدوث الأزمات المصرفية يعود إلى مجموعتين من العوامل هما:

1. العوامل الاقتصادية الكلية:

يمكن رصد مجموعة من المسببات التى تؤدي إلى الأزمات المصرفية من خلال منظور العوامل الاقتصادية الكلية ومن هذه المسببات:

أ. **الاختلالات الهيكلية الكلية** : وهى الاختلالات الناجمة عن تغيرات متتابعة في بنية الاقتصاد الوطني وما يترتب على هذه الاختلالات من تدهور لبعض القطاعات الاقتصادية إضافة إلى ظهور عجز كبير في الموازنة العامة للدولة والحساب الجاري لميزان المدفوعات

. **2التدفقات الرأسمالية والسياسات النقدية المتبعة** : تعتبر التدفقات الرأسمالية متغيرًا إقتصاديًا كليًا يلعب دورًا في المراحل المبكرة لحدوث الأزمة ، حيث إن التقلبات فى الأسعار العالمية تزيد من تكلفة الإقراض وتقلل من حوافز الاستثمار من جهة ، كما إن هذه التدفقات تزيد من حجم الودائع المصرفية وتغري المصارف على زيادة الائتمان بغض النظر عن ملائمة هذا الائتمان من جهة أخرى ، وهنا لابد أن تتدخل السلطة النقدية لتقليص حجم المعروض النقدي داخل الاقتصاد ، كما تجدر الإشارة إلى أن زيادة حجم التدفقات النقدية سترفع بدورها من نسبة التضخم فى أسعار الأصول الرأسمالية ومن أهم المؤشرات على حدوث أزمة مالية قريبًا ضعف الرقابة المصرفية بخصوص الحوالات وحركة الأموال الساخنة التى قدمت لغرض المضاربة فى الأسواق المالية وليست للاستثمار فى الأصول الحقيقية

3 –سياسات الإقراض : قد تتوسع بعض المصارف فى سياسات الإقراض فى مرحلة

الازدهار الاقتصادي نتيجة لأسباب عديدة منها–:

أ .الرغبة فى الحصول على حصة اكبر من السوق بسبب دوافع المنافسة والأرباح.

ب .التدخل الحكومي المتزايد والضوابط غير المحكمة على الإقراض ، حيث تشير الوقائع المتعلقة بالأزمة الاقتصادية فى دول جنوب شرق أسيا إلى إن الحكومات تدخلت بدرجة اكبر من اللازم فى قرارات الائتمان المصرفي وفرضت على المصارف تمويل بعض المشروعات بطريقة إجبارية على الرغم من عدم وجود جدوى اقتصادية لهذه المشروعات .

Version de démonstration de l'imprimante PdfPrinter de PixelPlanet - http://pdfprinter.pixelplanet.fr

4-سياسات سعر الصرف : تلعب أسعار الصرف المرنة أو المقيدة دورًا أساسيا في أزمة النظام المصرفى ، فأسعار الصرف المرنة يمكن أن تزيد من حدة المضاربة بسبب إن تغير سعر الصرف يؤدي إلى إحداث تقلبات كبيرة في معدل نمو الناتج القومى . أما نظام سعر الصرف المقيد فأنه يزيد من هشاشة النظام المصرفي في مواجهة الصدمات الخارجية حيث يزيد من نسبة العجز في ميزان المدفوعات الذى يؤدي بدوره إلى تخفيض حجم المعروض النقدي ويرفع من أسعار الفائدة المحلية ، مما يقود في النهاية إلى تخفيض حجم الائتمان المصرفي.

5 -الإصلاحات الاقتصادية والتحرر المالي : إن الإصلاحات الاقتصادية غير المناسبة والمبالغ فيها أحيانًا تشكل ضغوطًا غير اعتيادية على النظام المصرفي وتكون سببًا للأزمة ، فتحرير أسعار الصرف مثلا يضعف من إمكانية النظام المصرفى في تنظيم الأسعار قصيرة الأجل ، كما إن خفض القيود على الإقراض المصرفي يزيد من الطلب على الائتمان الموجه نحو بعض القطاعات الاقتصادية ، وخير مثال على ذلك حالة المكسيك حيث تم إقرار برنامج الإصلاحات الاقتصادية في بداية التسعينيات من القرن الماضى وكان من نتائج هذه الإصلاحات تدهور الاحتياطي النقدي وارتفاع معدل الائتمان ليصل إلى 40 % من إجمالي الناتج المحلي عام 1994 مقارنة ب10 % خلال الثمانينيات من نفس القرن.

6- أزمة العملة : حيث أكد كل من كامنسكي و رينهات (Kaminsky & Reinhart ,1999) ، و آيشنجرين و ارتتا (Eichengreen & Arteta , 2000) ان الازمات المصرفية تكون نتيجة لحدوث أزمة العملة

Version de démonstration de l'imprimante PdfPrinter de PixelPlanet - http://pdfprinter.pixelplanet.fr

الشكل رقم (04) أزمة العملة كسبب مفجر للأزمة المصرفية وفقا لنموذج Stoker (1994)

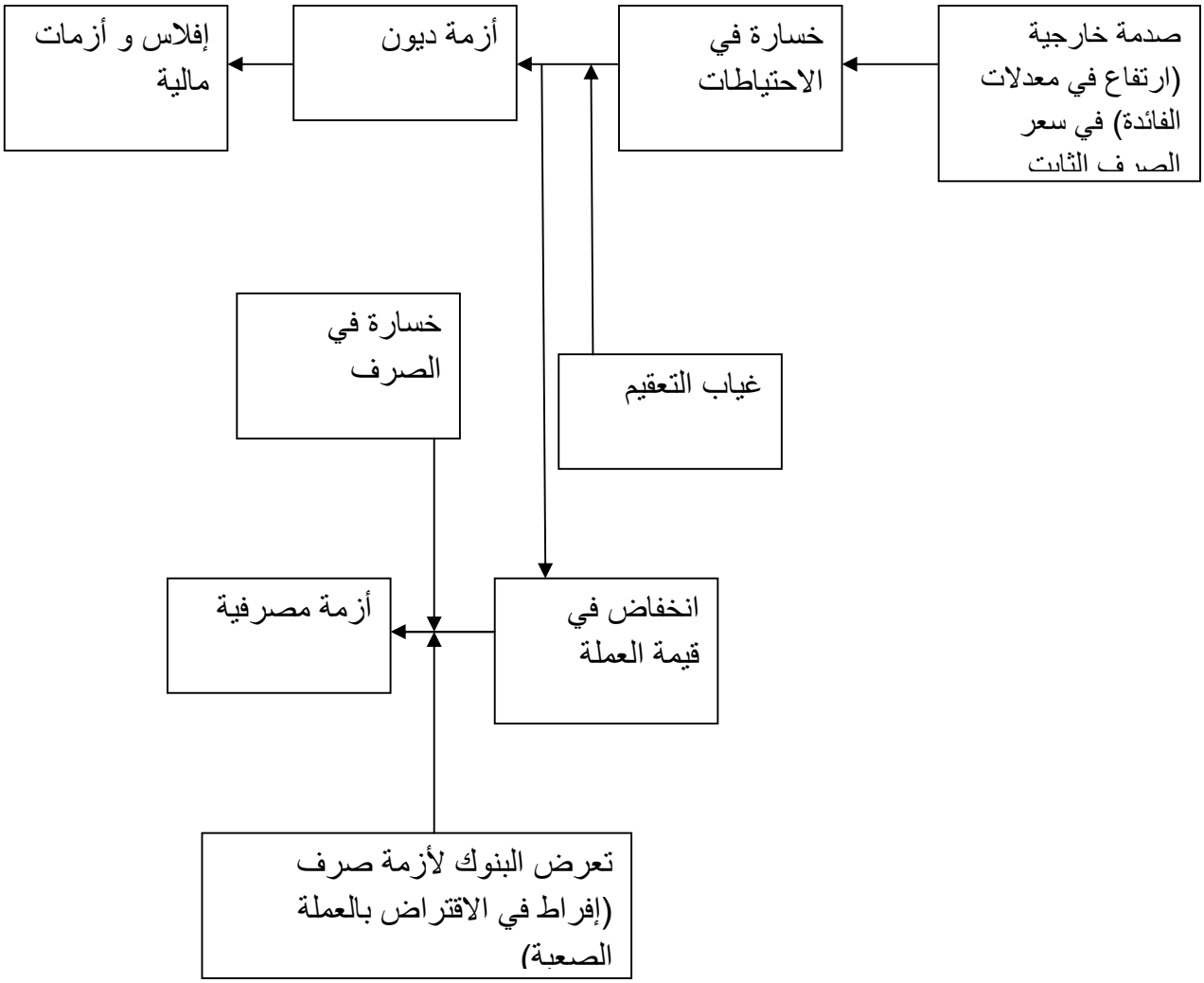

Source: Robert Boyer, Mario Dehove & Dominique Pilhon, les Crises Financières, Paris : Ed la Documentation françaises, 2004, P 28.

Version de démonstration de l'imprimante PdfPrinter de PixelPlanet - http://pdfprinter.pixelplanet.fr

العوامل الاقتصادية الجزئية: [1]

تلعب العوامل الاقتصادية الجزئية الخاصة بكل مصرف أو مجموعة من المصارف دورًا هامًا فى نشوء الأزمات المصرفية ويمكن حصر هذه العوامل فى ما يلي-:

1-ارتفاع نسبة القروض / حقوق الملكية مما يضع أعباء مرهقة على النظام المصرفي خصوصًا فى وقت الأزمات الاقتصادية حيث تتلكأ مشروعات الأعمال فى تسديد الالتزمات المصرفية التى ترتبت عليها فى فترات الرواج السابقة.

2-وجود علاقة حميمة بين المصارف والشركات ، حيث من الطبيعي أن يتعرف المصرف على نشاط عملائه كي يستطيع تقويم الجدارة الائتمانية لهم دون الوصول بهذه العلاقة إلى درجة تؤثر على سلامة القرارات الائتمانية .

3-إن الكثير من مسببات الأزمة لم تنجم عن جانب الخصوم أو الالتزامات الواردة في ميزانيات المصارف وإنما جاءت من جانب الأصول بسبب تدهور قيمة هذه الأصول ، حيث إن ارتفاع نصيب القروض الرديئة في محفظة المصارف ، أو تراجع أسعار الأسهم والعقارات قد تكون لها صلة قوية بإخفاق النظام المصرفي.

4-عدم توافق تواريخ الاستحقاق حيث أن المشكلة التى تواجه مديري المصارف هى كيفية تحويل تواريخ الاستحقاق للودائع قصيرة الأجل لتمويل عمليات ائتمانية طويلة الأجل ، بل إن الأمر يتعدى أحيانًا عدم التوافق بين تواريخ الاستحقاق ليصل هيكل الودائع المصرفية من جهة وهيكل الائتمان المصرفي من جهة أخرى.

المطلب الثالث : مؤشرات الأزمات المصرفية آليات تنبؤ صندوق النقد الدولي بالأزمات المالية.

إن السؤال الذي يطرح نفسه هنا هو هل إن الأزمات المصرفية تداهمنا فجأة ؟ أم إن هناك بعض الأعراض والمؤشرات التى نستطيع من خلالها التنبؤ باحتمال وقوع هذه الأزمات، وللإجابة على هذا التساؤل نستطيع القول إن التطورات التي حدثت فى مجال العلوم الاقتصادية قد وفرت مجموعة من الأدوات التحليلية التي تمكن الباحثين من رصد هذه الأزمات عبر مجموعة من المؤشرات منها[2]

1-ارتفاع رصيد الديون المتعثرة : لا شك إن العمل المصرفى ينطوي على قدر من المخاطرة المقبولة ومن مظاهر هذه المخاطر هو تعثر العميل فى سداد الديون المستحقة عليه، ومهما دقق المصرف فى دراسة الملاءة الائتمانية

[1] K.Michael Finger & Ludger Schknecht " Commerce , Finance et Crises Financières (Organisation Mondiale du Commerce , 1999) P 22

[2] خالد أمين عبد الله، العمليات المصرفية، دار وائل للنشر و التوزيع، طبعة رابعة، الأردن 2003 ص 78.

Version de démonstration de l'imprimante PdfPrinter de PixelPlanet - http://pdfprinter.pixelplanet.fr

لعملائه فان ذلك لن يحول دون تعثر بعض العملاء فى الإيفاء بالديون المستحقة عليهم ، ولكن هذا التعثر يجب أن يكون فى أضيق (10 % من إجمالي القروض المصرفية – الحدود بحيث لا تتجاوز نسبة الديون المتعثرة) وعند تجاوزها هذه النسبة فان ذلك يعتبر مؤشرًا على عدم كفاءة الأداء المصرفى وبالتالي يعتبر مؤشر الديون المتعثرة دليلا هامًا فى رصد الأزمات المصرفية.

2–غياب الشفافية والإفصاح ونقص المعلومات مما يوقع النظام المصرفى فى خيارات سيئة، حيث يلجأ بعض المقترضين إلى تضخيم القيمة الرأسمالية للأصول (خاصة العقارية) بقصد الحصول على قروض بقيمة عالية مما يوقع النظام المصرفي فى أخطاء فى اختيار المشروعات التي يتم تمويلها خصوصًا عندما يعجز المدينون عن الإيفاء بالالتزامات المترتبة عليهم بسبب المبالغة فى تضخيم قيمة الأصول التي يمتلكونها من جهة واستخدام هذه القروض فى قطاعات ليس لها جدوى اقتصادية أو تواجه نقصًا في الطلب وليس لديها المرونة الكافية فى السوق (قطاع العقارات مثلا من) جهة أخرى.

3–التدهور السريع فى نسب رأس المال نتيجة لانخفاض موجودات المصرف / مطلوباته.

4–الإعسار المصرفي والذي يعتبر مؤشرًا أوليًا على أزمة النظام المصرفي ويحدث الإعسار عادة قبل فترة قصيرة من إشهار الإفلاس وتعتبر القروض المتعثرة ، والتدهور السريع فى نسب رأس المال ، وانخفاض معدل التغطية دلائل على دخول المصارف مرحلة الإعسار.

أولا : مؤشرات الحيطة الكلية.[1]

أ– تعريفها: مؤشرات الحيطة الكلية هي مؤشرات تدل على مدى سلامة وإستقرار النظام المصرفي، فهي أيضا تعمل كأداة للإنذار المبكر في حالات تعرض الجهاز المصرفي للخطر.

ب– أهمية مؤشرات الحيطة الكلية:

- تسمح بأن يكون تقييم سلامة النظام المصرفي مبني على مقاييس كمية موضوعية.
- تساعد على تكريس مبدأ الشفافية والإفصاح وإتاحة كافة المعلومات لعملاء السوق والجمهور.
- هي مقاييس تسمح بمقارنة الأوضاع (من خلال المؤشرات) عبر الدول.

[1] – زينب عوض الله، أساسيات الاقتصاد النقدي و المصرفي، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان 2003.ص 95

Version de démonstration de l'imprimante PdfPrinter de PixelPlanet - http://pdfprinter.pixelplanet.fr

• تعمل على معيارية النظم المحاسبية والإحصائية من خلال إستخدام نفس المؤشرات التي تسهل المقارنة ليس وطنيا فقط بل عالميا أيضا.

• تعمل على كشف مخاطر إنتقال عدوى الأزمات المالية والعمل على التقليل من حدتها.

ج- مضمونها:

يعتمد الجهاز المصرفي على مجمل النشاط الإقتصادي وهو كذلك يتأثر بالتغيرات الإقتصادية التي تصيب الإقتصاد ككل، وقد أشارت بعض الدراسات الحديثة أن بعض التطورات الإقتصادية الكلية تسبق الأزمات المصرفية، مما يتطلب مراقبة بعض المتغيرات على الإقتصاد ككل وخصوصا تلك التي تتعلق بهروب رأس المال وأزمات سعر الصرف وهذه تشمل ما يلي[1]:

1- مؤشرات النمو الاقتصادي:

• **معدلات النمو الاقتصادي الإجمالي:** إن إنخفاض معدل النمو الإقتصادي يضعف مقدرة المقترضين المحللين على خدمة الديون ويساهم في زيادة مخاطر الإئتمان، فكثير من حالات الكساد يتبعها إعسار مالي.

• **تدهور بعض القطاعات:** تدهور القطاعات التي تتركز فيها قروض المؤسسات المالية وإستثماراتها يؤثر بشكل مباشر على قوة المؤسسات المالية حيث أن ذلك يؤدي إلى إهتزاز وضع المحافظ المالية للمؤسسات المالية وبالتالي يقلل من تدفقاتها النقدية واحتياطاتها.

2- مؤشرات ميزان المدفوعات:

• **عجز الحساب الجاري:** إن إرتفاع عجز الحساب الجاري قد يعطي مؤشرا على إحتمال حدوث أزمات في سعر الصرف ما لهذا من تأثير سلبي على النظام المصرفي، خصوصا إذا تم تمويل هذا العجز بتدفقات مالية قصيرة الأجل فالأزمات المالية تحدث بشكل عام عندما يشعر المستثمرون الأجانب بضخامة العجز في الحساب الجاري وإعتباره حالة مزمنة ولا يمكن تحمله، مما يضطرهم إلى سحب إستثماراتهم إلى خارج البلاد.

[1] صلاح الدين حسن السيسي، الأزمات المالية و الاقتصادية العالمية، طبعة أولى، القاهرة، 2009.ص 48

Version de démonstration de l'imprimante PdfPrinter de PixelPlanet - http://pdfprinter.pixelplanet.fr

• **الاحتياطات والدين الخارجي**[1]: إن إنخفاض نسبة الإحتياطات في الجهاز المصرفي (البنك المركزي والبنوك التجارية) إلى الإلتزامات القصيرة الأجل ينظر إليه من قبل المستثمرين على أنه مؤشر على عدم الإستقرار في النظام المصرفي .

• **شروط التبادل التجاري**: تشير التجارب إلى أن التدهور الكبير في شروط التبادل التجاري (أسعار الصادرات إلى أسعار الواردات) كان سببا رئيسيا للأزمات المالية والمصرفية في كثير من البلدان وخصوصا في البلدان الصغيرة التي تتصف صادراتها بالتركيز في سلع محددة ، وهذا من خلال ما يعرف بالتضخم وحدوث ما يعرف بالأسعار الفقاعية للأسهم والتي ترتفع فيها أسعار الأسهم بشكل يفوق القيمة الأساسية للأسهم والتي تعكسها القيمة الحالية للأرباح الموزعة.

• **تركيبة وآجال التدفقات المالية**[2]: إن تركيبة التدفقات المالية ما بين إستثمارات في المحافظ أو إستثمارات مباشرة أو كونها تدفقات رسمية أو خاصة أو حتى من قبل أي مؤسسة مهما كان نوعها كبنك تجاري أو إستثماري له تأثير على الإقتصاد والنظام المصرفي في البلد. وكما أسلفنا الذكر فإن أجل هذه التدفقات التي تغطي عجز الحساب الجاري لها تأثير على سلامة الجهاز المصرفي.

3- مؤشرات التضخم:

• **درجة التذبذب في التضخم**: إن عملية التذبذب هذه تقلل من دقة التقييم لمخاطر الإئتمان والمخاطر السوقية وذلك لأن التضخم يرتبط مباشرة مع تذبذب مستوى الأسعار الذي يزيد من مخاطر المحافظ المالية ويشوه المعلومات التي تعتمد عليها المؤسسات المالية في تقييمها لمخاطر الإئتمان والإستثمار، وفي المقابل فأن الإنخفاض السريع والكبير في معدلات التضخم قد يودي إلى المستويات الإسمية للدخل والتدفقات المالية مما يؤثر سلبا على مستوى السيولة ودرجة الإعسار المالي في المؤسسات المالية، كما أن التغير في مستوى التضخم يؤثر على قيمة الضمانات، حيث أنه يخفض قيمتها مقابل القروض الممنوحة، خصوصا في حالات الإقراض غير الحصيف "أي عندما تكون نسبة القروض إلى الضمانات مرتفعة".

[1] – عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي، العولمة المالية و إمكانيات التحكم، دار الفكر الجامعي الاسكندرية، 2005.ص 125

[2] صلاح الدين حسن السيسي، الأزمات المالية و الاقتصادية العالمية، طبعة أولى، القاهرة، 2009.ص 56

Version de démonstration de l'imprimante PdfPrinter de PixelPlanet - http://pdfprinter.pixelplanet.fr

4- مؤشرات معدلات الفائدة وأسعار الصرف: [1]

• **التذبذب في معدلات الفائدة وأسعار الصرف:** التذبذب في هذه المعدلات هو مخاطرة في حد ذاته، وكلما زاد هذا التذبذب إرتفعت مخاطر أسعار الفائدة وأسعار الصرف بالنسبة للمؤسسات المالية ويمكن أن يؤثر في درجة تعرض الجهاز المصرفي في الأسواق الناشئة إلى الهزات العالمية من خلال:

- قناة إستبدال الأصول (هروب رؤوس الأموال)
- تدهور التصنيف الإئتماني للمقترضين في الأسواق الناشئة.
- تشوه المعلومات اللازمة للتصنيف الإئتماني وبالتالي سيادة مشكلة إختيار العملاء.

وفي المقابل، فإن إنخفاض مستوى أسعار الفائدة العالمية يزيد من التدفقات المالية التي تزدهر فيها عمليات الإقتراض الخطر، كما أن لزيادة التذبذب في أسعار الفائدة المحلية والعالمية آثار سلبية جدا على الجهاز المصرفي مباشرة في حالة عدم قدرة البنوك على تجنب مخاطر أسعار الفائدة وغير مباشرة من خلال تراجع جودة الإئتمان المقدم في حال قدرة البنوك على تلافي مخاطر أسعار الفائدة ونقلها إلى عملائها.

* إزدهار الإقراض وأسعار الأسهم[2]:

• **إزدهار الإقراض:** ويعبر عنها بالفارق بين نسبة النمو في الإئتمان المقدم من البنوك ونسبة النمو في الناتج المحلي الإجمالي و مثل هذا النوع من الإزدهار يسود عادة قبل الأزمات المالية الحادة.

• **إزدهار أسعار الأسهم:** تعتبر السياسة النقدية التوسعية أحد أسباب الإزدهار في أسواق الأسهم والعقار، حيث أن التغير المفاجئ في هذه السياسة لتصبح سياسة نقدية إنكماشية يؤدي إلى إنخفاض قيمة الأسهم والعقارات وتراجع النشاط الإقتصادي بشكل عام مما يخلق الظروف الملائمة للإعسار المالي بالنسبة للمؤسسات المالية، كما أن التدهور في أسواق رأس المال يقلل من دخول المؤسسات المالية وقيمة محافظها الإستثمارية وقيمة ضماناتها.

[1] صلاح الدين حسن السيسي، المرجع نفسه.ص 58

[2] عاطف وليم أندراوس، السياسة المالية للأوراق المالية، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية 2005.ص 96

Version de démonstration de l'imprimante PdfPrinter de PixelPlanet - http://pdfprinter.pixelplanet.fr

5- **آثار الإنتقال بالعدوى:**

• بسب الترابط بين النظم المالية في البلدان المختلفة من خلال التدفقات المالية وأسواق رأس المال والتجارة الخارجية فإن إنتقال الأزمات المالية عبر الحدود يصبح متوقعا م خلال الإنتقال من خلال التجارة والإرتباط بين الأسواق المالية.

العوامل الأخرى:تتمثل فيما يلي:

• **الإقتراض الإستثمار الموجه:** إن توجيه الإستثمار و الإقتراض بصورة قصرية إلى نشاطات وقطاعات على أسس غير سوقية (غير فروقات العائد) تؤدي دائما إلى تخصيص غير كفء للموارد وهو ما يؤثر سلبا على درجة الإعسار في المؤسسات المالية.

• **حجم المتأخرات في الإقتصاد:** إن تراكم المتأخرات في الإقتصاد يعكس صعوبات في خدمة الدين من قبل الحكومة والقطاع الخاص، وهذا يؤثر مباشرة على درجة السيولة والإعسار المالي في المؤسسات المالية.

ثانيا: آليات تنبؤ صندوق النقد الدولي بالأزمات المالية

تضمنت أكثر الأزمات تدميرا و التي وقعت خلال السنين الأخيرة، انعكاسا حادا و مفاجئا في رأس المال أحدث دمارا في بلدان الأسواق الناشئة التي ضربتها هذه الأزمات ، و حتى يتسنى منع هذه الأزمات مستقبلا انهمك صندوق النقد الدولي في بذل جهد رئيسي لتقييم مدى تأثير البلدان الأعضاء به بالتغيرات التي تطرأ على الظروف الخارجية، يهدف الصندوق من وراء ذلك إلى مساعدة البلدان في التسلح بالمزيد من المرونة في مواجهة الصدمات الخارجية خاصة من خلال تشجيعها على تدعيم نظمها المالية بأوسع معاني الكلمة، و كذلك عن طريق تحسين تقديم المعلومات عن المتاعب الممكنة بحيث يمكن اتخاذ إجراءات وقائية .

أ- نظام الإنذار المبكر: [1] يستخدم صندوق النقد الدولي نماذج من الاقتصاد القياسي تعرف باسم نماذج نظام الإنذار المبكر و ذلك ضمن سعيه للتنبؤ بأزمات العملات قبل حدوثها، و تركز هذه النماذج لنظم الإنذار المبكر على التقلبات الخارجية و تستغل العلاقة المنتظمة التي تظهر من البيانات التاريخية بين التغيرات المرتبطة بالطريق المنقضي للأزمات، و تفشي الأزمات بالفعل، و تشمل نسبة الدين قصير الأجل إلى احتياطيات النقد الأجنبي و الارتفاع في سعر الصرف الحقيقي بالنسبة للاتجاه السائد و العجز في الحساب الجاري للمعاملات الخارجية، و توحي كل من النظرية و الشواهد أنه كلما ارتفعت قيمة كل متغير من هذه المتغيرات ازداد احتمال وقوع أزمة.

[1] صلاح الدين حسن السيسي، الأزمات المالية و الاقتصادية العالمية، طبعة أولى، القاهرة، 2009.ص 78

Version de démonstration de l'imprimante PdfPrinter de PixelPlanet - http://pdfprinter.pixelplanet.fr

ب- وسائل مراقبة السيولة:

يعد الافتقار الاحتياطي من السيولة مؤشرا رئيسيا للتنبؤ باحتمال وقوع أزمة في عمله، و مدى عمقها و الاحتياطات الرسمية، و هي الاحتياطي الواقي الرئيسي بالنسبة لبلدان الأسواق الناشئة قد تهبط بسرعة شديدة في مناخ حسابات رأس المال المفتوحة بسبب تدهور قدرة البلد على الوصول إلى أسواق رأس المال الدولية و هروب رؤوس الأموال و في هذه الظروف من المهم وضع تقديرات لما يلي:

✓ احتياطات البلد من التمويل الخارجي، بما في ذلك عجز الحساب الجاري و التزامات الديون التي يحل موعد استحقاقها خلال الفترة القادمة و مقدار الأموال التي يحتمل أن يحولها المقيمون إلى الخارج.

✓ تلك المصادر التمويلية المضمونة بصورة أو بأخرى بما فيها الاستثمار الأجنبي المباشر، و الاقتراض من السوق على هيئة سندات و قروض مضمون بالفعل و التمويل الرسمي.

✓ الفجوة التمويلية المتبقية.

ج- نبض السوق:

ثمة نوع آخر من تقييم التعرض للمخاطر يعتمد على معلومات الأسواق المالية، فالمؤسسات المالية في القطاع الخاص تستثمر كثيرا من الموارد و تقوم بدراستها لتقييم مدى التعرض للمخاطر في بلدان الأسواق الناشئة، و تركز هذه الدراسات التقييمية على مخاطر السداد، و ليس على مخاطر الإنذار البكر أو دراسات تقييم السيولة.[1]

المطلب الرابع :اثر التحرير المالي في إحداث خطر المخاطر الأزمات المصرفية

أولا : التحرير المالي و خطر الأزمة المصرفية

يعتبر carlos das – algandro ، اول من نبه سنة 1985 في مقاله الشهير " وداعا للكبح المالي ..اهلا بالانهيار المالي " ، حيث نبه الى المخاطر الشديدة التي تحملها عمليات التحرير المالي للنظام المصرفي[2] .

كما بينت دراسة تجريبية أجريت من طرف Reinhare et Kaminski تحت عنوان:

[1] صلاح الدين حسن السيسي، المرجع السابق.ص 87

[2] حياة شحات، دور البنوك في الإصلاح الاقتصادي في ضوء التطورات الاقتصادية العالمية، مجلة معهد الدراسات المصرفية، البنك المركزي المصري، **1994** ،ص04

Version de démonstration de l'imprimante PdfPrinter de PixelPlanet - http://pdfprinter.pixelplanet.fr

The Twin Crises: The causes of banking and balance of Payment Problems

وقدمت هذه الدراسة في شكل ورقة عمل إلى صندوق النقد الدولي على 20 دولة من آسيا وأمريكا اللاتينية وأوروبا والشرق الأوسط من فترة الستينات إلى غاية منتصف التسعينات وبينت النتائج التالية [1]:

- ندرة الأزمات المالية والمصرفية خلال فترة الستينات، وهذا بسبب الرقابة الشديدة المفروضة على الجهاز المصرفي.
- إثر ظهور موجة التحرر المالي والمصرفي في العالم وخاصة مع بداية سنوات التسعينات تصاعدت بشدة الأزمات المصرفية، ومعظمها كان ناجما عن سياسات التحرير المالي والمصرفي.

و يشير الشكل الموالي إلى يمكن للتحرير المالي ان خطر في خلق الأزمات المصرفية

الشكل رقم (05) يبين العلاقة بين التحريرالمالي و الأزمات المالية (الأزمات البنكية)

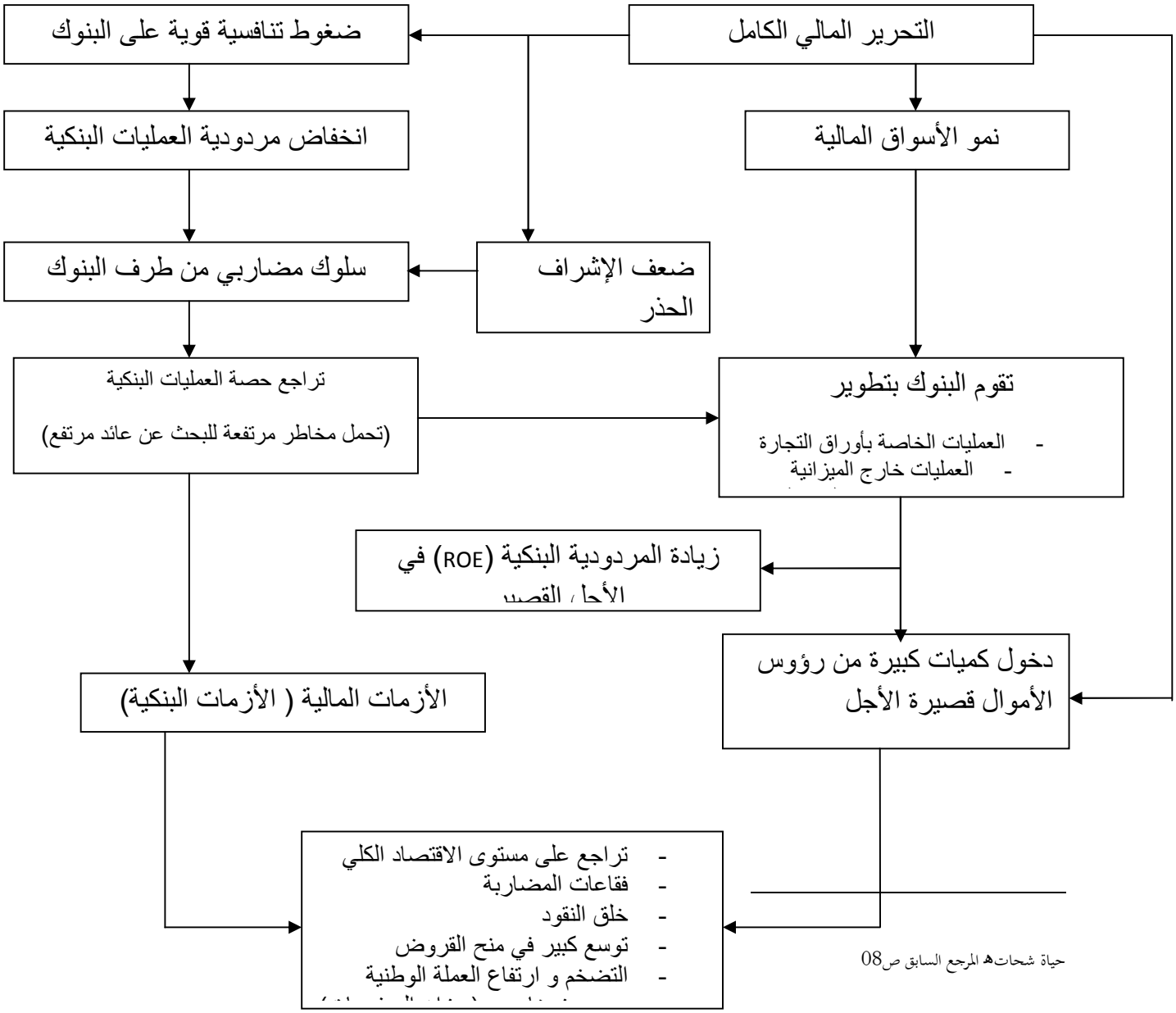

حياة شحات، المرجع السابق ص08

Version de démonstration de l'imprimante PdfPrinter de PixelPlanet - http://pdfprinter.pixelplanet.fr

المصدر : بن ثابت علال ،الأسواق المالية في ظل العولمة بين الأزمات و مظاهر التحديد، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير قسم علوم التسيير فرع مالية ، المدرسة العليا للتجارة ، 2002-2003،ص55

وتجدر الإشارة إلى الدور الكبير الذي لعبه كل من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي في مساعدة العديد من الدول في تحديد وتشخيص مشكلات الجهاز المصرفي، وتصميم إستراتيجية الإصلاح وإعادة هيكلة المصارف والتأكد من أن هذه الإستراتيجية تتماشى مع السياسات الاقتصادية الكلية، و من أهم هذه المساعدات [1] :

إجراء تحسينات حول التشريعات الأساسية للمصارف المركزية وبقية الجهاز المصرفي .

- إجراء تحسينات في السياسة النقدية والمالية وإدارة النقد الأجنبي، وتطوير السوق النقدي .
- تحسين أوضاع الديون الحكومية وتطوير الإحصاءات النقدية .
- تصميم نظم المدفوعات وترتيبات نظام التأمين على الودائع، وإعداد أنظمة الحيطة المالية

وتعزيز القدرات الإشرافية والرقابية، لاسيما دخول المصارف إلى الأسواق وخروجها منها.

ثانيا : التحرير المالي و عدوى الأزمات

يمكن للعدوى ان تنتقل من خلال ثلاث آليات مهمة لانتشار الأزمة ..

1- **الآلية الآثار الموسمية أو أثار المانسون (Monsoonal effects)** : ترتكز على الصدمات العالمية التي تتزامن أثارها في عدد من الدول ، بحيث تؤثر هذه الصدمات على المتغيرات الأساسية في تلك الدول و مثال ذلك : ارتفاع أسعار الفائدة الامريكية و التي ولدت أزمة مديونية في دول أمريكا اللاتينية في بداية الثمانينات .

2- **الآثار الجانبية او العرضية SPILLOVER EFFECTS** : وتشير إلى التأثير الذي تمارسه صدمة في دولة ما على سلوك و حركة المتغيرات الكلية الأساسية في دولة أو مجموعة من الدول أخرى / و ذلك من خلال الروابط الحقيقية بين الدول مثل التجارة الدولية أو التنسيق بين السياسات حيث يترتب على تخفيض سعر الصرف في دولة ما إلى زيادة القدرة التنافسية لسلعها في السوق الدولي ، و بالتالي تناقص القدرة التنافسية للدول الأخرى .

[1] حياة شحاتة، دور البنوك في الإصلاح الاقتصادي في ضوء التطورات الاقتصادية العالمية، مجلة معهد الدراسات المصرفية، البنك المركزي المصري، **1994** ،ص04

Version de démonstration de l'imprimante PdfPrinter de PixelPlanet - http://pdfprinter.pixelplanet.fr

3- العدوى الصافية Purecontagion : تقوم بالأساس على تغير هيكلي و جذري في توقعات المستثمرين ، فهي لا ترتبط بتغير المغيرات الأساسية .

و تزداد قابلية العدوى كلما تزايد الدين الخارجي ذو الفوائد المتغيرة و انخفض مستوى الاحتياطيات الدولية مع تزايد العجز في الميزان التجاري .

- و تجدر الإشارة إلى أن هناك أسباب عدة لانتقال العدوى نذكر منها :
- إعطاء بيانات غير كاملة .
- الترابطات الحقيقية و التي تتضمن تدفق التجارة الدولية .
- الترابطات المالية.
- فرضيات إشارة التنبيه ، فالمتعاملون في السوق يقللون من التعامل مع الدول التي تبدو انها عرضة للخطر
- اتخاذ دولة معية سياسة داخلية تؤثر على الدول الأخرى ، كتخفيض سعر الصرف .

فان انتشار العدوى يمكن تشبيهه بموجات الازمة ، تبدأ في نقطة ما بالتمدد و الانتشار حتى تتلاشى و تنتهي ، فهي تعصف بمن حولها و يمكن تشبيه هذه الحركة ببساطة كمن يقذف حجرا في بكرة ماء

Version de démonstration de l'imprimante PdfPrinter de PixelPlanet - http://pdfprinter.pixelplanet.fr

خاتمةالفصل الثاني:

الجهاز المصرفي هو الركيزة الأساسية لأي تطور اقتصادي و اجتماعي فهو المركز الرئيسي لتجميع المدخرات من الأفراد و الشركات و المؤسسات العمومية و توجيهها نحو منح التسهيلات الائتمانية و القروض بمختلف أنواعها و أجالها كما تساهم في تمويل الاستثمارات في مختلف أنشطة القطاعات الاقتصادية و الاجتماعية المملوكة للدولة و القطاع الخاص كل هذا من اجل مساعدة على النهوض بمستلزمات النمو الاقتصادي و الاجتماعي ونظرا للأهمية الكبرى للجهاز المصرفي يجب تكييفه مع كل التغيرات و الظروف خاصة مع الدخول في اقتصاد السوق كاقتصاد ليبرالي حر الذي يستدعي رفع قيود الحكومية على تصرفاته و نشاطاته في ظل هذه التغيرات وجدت الأجهزة المصرفية في الدول النامية نفسها أمام عدة تحديات تخص ندرة الموارد، استخدام التكنولوجيا، متطلبات الزبائن ،مصداقية الاعلام ،شدة المنافسة،تطبيق اللامركزية و التخصص ،تطوير التشريعات و القوانين المنظمة لأعمالها ،رفع المستوى المهني للعمال و الإطارات،مواجهة مخاطر الاستثمارات و تحديث وسائل الاتصال.

فتعددت الآراء حول إمكانية تطبيق سياسة التحرير المالي حيث هناك من ينادي بتطبيقها و لكن بشروط صارمة لكي تكون ناجحة و هناك من يرفضها قطعيا و يطالب بالتدخل الحكومي في المنظومة المصرفية ،كما سمحت لنا دراسة هذا الفصل من جهة ثانية الوقوف على أهم عناصر إستراتيجية عمل المصارف لمواجهة تحديات التحرير المصرفي ، فقد أصبح من الضروري على البنوك في ظل التطورات المتلاحقة التي يشهدها المجال المصرفي وضع إستراتيجية عمل تمكنها من تعظيم الاستفادة من ايجابيات التحديات الراهنة، و بالمقابل العمل على التقليل من حدة السلبيات و المخاطر التي يفرزها التطور المصرفي في شتى مجالاته و تخصصاته، و في هذا النطاق تتوفر المصارف ككل العديد من الخيارات و الإمكانات التي تسمح بتحقيق هدفها الأساسي و المتمثل في ضمان الاستمرارية و حجز مكانة لها ضمن المنافسة العالمية.

Version de démonstration de l'imprimante PdfPrinter de PixelPlanet - http://pdfprinter.pixelplanet.fr

Version de démonstration de l'imprimante PdfPrinter de PixelPlanet - http://pdfprinter.pixelplanet.fr

الخاتمةالعامة:

لجأت الدول النامية عقب استقلالها إلى تطبيق سياسة الاقتصادية شديدة الرقابة حيث فرضت قيود خاصة على نظامها المالي عن طريق وضع تشريعات و قوانين خاصة على النشاط البنكي هادفة إلى الحد من حرية الجهاز المصرفي و ما عرف بسياسة الكبح المالي ، مما انعكس سلبا على مختلف مؤشراتها الاقتصادية كظهور اختلالات هيكلية في موازين مدفوعاتها و ارتفاع مديونيتها و انخفاض معدلات النمو الاقتصادي و ارتفاع التضخم مما انعكس على وضعها الاجتماعي ، و أمام هذا الوضع لجأت هده الدول إلى صندوق النقد الدولي الذي فرض عليها منهج التحرير المالي لإنعاش اقتصادها و اخراجها من دائرة التخلف سعيا منها إلى تحقيق تنمية اقتصادية تجعلها تواكب الدول المتطورة و تساعدها على البقاء ، و ذلك من خلال تطبيق سياسات تطمح من خلالها إلى تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة ، خاصة في ظل التطورات الاقتصادية العالمية و من بين هذه السياسات الحديثة نجد سياسة التحرير المالي و ذلك لتحسين تعبئة الادخار و تحفيز الاستثمار و رفع وتيرة معدلات النمو الاقتصادي حسب ما توصل اليه ماكينون و شاو و اخرون عن ايجابيات التحرير المالي من خلال دراسات تجريبية اجريت على الدول النامية ولكن انتهاج هذه السياسة صاحبه ارتفاع حصيلة الأزمات التي تعرض لها الاقتصاد العالمي و كانت اغلبها وليدة الدول النامية التي باشرت في تطبيق سياسة التحرير .

و لذلك حاولنا من خلال هذه الدراسة تحديد أثر سياسة التحرير الخارجي على النمو الاقتصادي و مدى تعرض الاقتصاد في ظل هذه السياسة لخطر أزمة مصرفية و ذلك من خلال دراسة قياسية شملت دول ة نامية شهدت تطور اقتصاديا مع تطبيقها لسياسة التحرير المالي كما أنها كانت عرضة للازمات المالية (تركيا) .

و قد شملت هذه الدراسة فصلين نظريين و آخر خصص للجانب التطبيقي ، حيث حاولنا في الفصل الأول الإلمام بمختلف المفاهيم المتعلقة بالنظام المالي و مكوناته ، ثم بعد ذلك تطرقنا إلى سياسة الكبح المالي ، باعتبارها كانت سياسة مطبقة في الدول نامية و ما لها من آثار سلبية على الاقتصاد.

و لنمهد الطريق لسياسة التحرير المالي باعتبارها سياسة بديلة عن الكبح المالي حيث حاولنا إعطاء تعاريف و مفاهيم متعلقة بها كما تطرقنا إلى أنواع هذه السياسة (تحرير مالي داخلي و خارجي) و مختلف العناصر المكونة

لها (تحرير حساب رأس المال) ، وعرض أعمال ماكينون وشاو التي وضحا فيها الأثر الايجابي لسياسة التحرير المالي على النمو الاقتصادي.

اما في الفصل الثاني فتطرقنا فيه الى مخاطر الازمات المصرفية في ظل التحرير المالي محاولة منا ابراز اهم العمليات المصرفية التقليدية و الحديثة لنتطرق بعدها الى المخاطر المصرفية وننتقل بعد ذلك الى الازمات المصرفية و مفهومها و مؤشرات التنبؤ بها ،

اما في الفصل الاخير فقد خصص الى دراسة قياسية باستخدام نموذج VAR ، و قد قمنا باختيار دولة نامية متطورة و قد انتهجت سياسة التحرير المالي فوقع الاختيار على تركيا كونها دولة نامية تملك سوق مالي متطور نوعا ما وقد حققت معدلات نمو إقتصادي مرتفعة في ظل تطبيقها لسياسة التحرير المالي . ، حيث قمنا بدراسة اولية لاقتصاد هذه الدولة لمحاولة منا توضيح معالم و موارد الاقتصادية و مدى تطور الاقتصادي لتركيا و اعطاء لمحة عن اثر انتهاجها لسياسة التحرير المالي من خلال قراءة معدل نموها الاقتصادي خلال فترة 1980 الى 2013 مع اختيار مؤشرات متوافقة مع دراستنا و المتمثلة في مؤشرات التحرير المالي الخارجي مثل مؤشر تدفقات رأس المال و مؤشر الاسواق المالية (المحفظة) و مؤشر لقياس خطر الازمة المصرفية و المتمثل في متغيرة ضعف القطاع المصرفي ، مع اخ يتار اهم المؤشرات المؤثرة على النمو الاقتصادي كمؤشر التطور المالي و درجة الانفتاح التجاري و نفقات الاستهلاك العام .

و من النتائج المتوصل اليها من خلال هذه الدراسة ان هناك اثر ايجابي لسياسة التحرير المالي الخارجي خاصة تحرير حساب رأس المال على النمو الاقتصادي مع خطر ظهور أزمة مصرفية .

و من خلال دراستنا نقترح :

ضرورة تهيئة الاقتصاد لتطبيق سياسة التحرير المالي خاصة في ظل العولمة ، على الدول النامية وضرورة تطوير نظامها المالي خاصة نظامها المصرفي حتى لا تتعرض لازمات اقتصادية .

الإهداء

إلى من كانت دعواتها زاد لاينصب ونورًا لايطفىء بإذن الله تعالى أحب الأحباب إلى التي أو صانا بها نبينا ثلاثا إلى بحر الحنان إلى من ربتني وإعتنت بي حيث تألمت لألمي واغتبطت لفرحي.

إلى من لاأجد لها بديلا " أمي العزيزة".

الى الذي صبر من أجل مستقبلي " والدي الكريم".

أطال الله عمرهما وجعلني وفيا مخلصا لهما.

إلى الأستاذة المشرفة والتي لم تبخل علينا بشئ...زواد رجاء

إلى كل الأساتذة الكرام وخاصة:-جبوري-بن حاسين-ع.نعجة....

إلى إخوتي الأعزاء

إلى كل الأهل والأحباب وخاصة أهل الصحراء الغربية أينما تواجدو.

إلى كل الأصدقاء الذين أعرفهم والذين تسعهم ذاكرتي وتسعهم مذكرتي:السالك ،الزين المهدي،المخلول،محمد لمين،المحفوظ دداه، مصطفى،سعيد سلامة،الصالح،عبد الوهاب،حمدي عالي،سعيد حمدي،حمدي

فراجي،أمبارك،الولي،السعد،الناجم،شكردة،علين،لحبيب،بشرها،بلة،سيدي،سيلوم،حمدي نعمة،سليم،المحفوظ بدة،عزيز،عثمان،سيداحمد....

إلى كل أخواتي الطالبات الصحراويات في جامعة سعيدة.

إلى كل من قاسمني عناء هذا العمل المتواضع: غفاري إسلام.

إلى كل من لم يسعني هذا الحيز لذكر أسمائهم فلهم كل الشكر والاحترام.

إلى كل من يجوب العالم بحثا عن الحرية و إلى كل الشرفاء.

شكرا جميعا

حفظ الله عمار محمد

Version de démonstration de l'imprimante PdfPrinter de PixelPlanet - http://pdfprinter.pixelplanet.fr

شكر وعرفان

نشكر الله عزو جل الذي أمدنا بالقوة والعزيمة والصبر لإتمام هذا العمل كما نتوجه بجزيل الشكر والإمتنان وخالص التقدير والإحترام إلى أستاذة الغالية– د – زواد رجاء الذي تفضلت بالإشراف على هذه المذكرة بدون أن تبخل علينا بالتوجيهات والنصائح القيمة البحث عن مصادر المعلومات التي نطلبها لإنجاز هذا العمل نشكرها على تعبها معنا وحسن المعاملة فكان بذلك في درجة الأخت وليست الأستاذة.

كما نتقدم بالشكر الكبير لجميع أساتذة كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية(نعجة،لحول،جبوري،بن حاسين.....)

دون أنسى جميع الأساتذة الكرام الذين رافقونا طيلة مشوار الدراسة الجامعية جميعا .

ولا يفوتنا في الأخير أن نقدم تشكراتنا إلى كافة دفعة 2015 ماستر تخصص بنوك ، مالية وتسيير المخاطر ونتمنى لهم حياة موفقة بإذن الله.

Version de démonstration de l'imprimante PdfPrinter de PixelPlanet - http://pdfprinter.pixelplanet.fr

الملخص:

أدت سياسات التحرير المالي إلى تدويل وإنتقال أزمات البنوك والأزمات المالية، ولعل ذلك من أهم تحديات والآثار السلبية للتحرير المالي، ونظرا لان التحرير يعني إلغاء القيود أدى بالبنود إلى التوسع في نشاطها الاقراضي دون الاحتياط لذلك، وفي ظل سياسة الإشراف والرقابة غير حازمة أدى إلى دخول هذه البنوك في متاهة التعثر المصرفي، ومع تفاقم هذه الظاهرة أدى إلى تعرض الكثير من الدول إلى أزمات مصرفية ومالية.

وهذا ما بينته التجارب المذكورة، أن من الأسباب الرئيسية للازمات المصرفية راجع إلى تراكم الديون المتعثرة، وهو ما يرجع بدوره في جانب منه عدم التزام البنوك بالقواعد تنظيمية حذرة بل وقيامها ببعض الممارسات غير السليمة، بالإضافة إلى ضعف نظام الرقابة و الإشراف.

ولتجنب أو التخفيف من أثار ذلك لبد من العمل على استقرار النظام المالي والمصرفي من خلال تطبيق برامج الإنذار المبكر وتدعيم سياسة الرقابة والإشراف الكفئ والحازم.

Résumé:

Les politiques de libéralisation financière ont conduit à l'internationalisation de la crise des banques de transition et les crises financières, et peut-être les défis les plus importants et les effets négatifs de la libéralisation financière, Parce que la libération signifie la suppression des restrictions ont conduit à l'expansion d'éléments dans leurs activités de prêt sans réserve, il Sous la supervision politique et le contrôle des non ferme a conduit à l'entrée de ces banques dans un labyrinth défaillante bancaires Cela est démontré par les expériences en question, que les principales causes des crises bancaires en raison de l'accumulation de créances douteuses.

Avec la montée de ce phénomène conduit à un grand nombre de pays aux crises bancaires et financières. Qui à son tour est due en partie au manque d'engagement des banques prudentes

dispositions réglementaires et faire encore quelques pratiques inappropriées, En plus de la faiblesse du système de contrôle et de supervision.

Afin d'éviter ou d'atténuer les effets de ce doit être de stabiliser le système financier et bancaire à travers l'application des programmes d'alerte précoce et de renforcer la politique de contrôle et la surveillance efficace et ferme

Version de démonstration de l'imprimante PdfPrinter de PixelPlanet - http://pdfprinter.pixelplanet.fr

قائمة المحتويات

الإهداء	
الشكر	
فهرس المحتويات	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
قائمة الملاحق	
المقدمة العامة	أ
الفصل الأول:النظام المالي بين سياستي الكبح و التحرير المالي	**01**
مقدمة الفصل	**02**
المبحث الأول: النظام المالي وسياسة الكبح المالي في الدول النامية	**03**
المطلب الأول:النظام المالي ومكوناته	**03**
المطلب الثاني: ماهية الكبح المالي وأشكاله	**16**
المطلب الثالث نتائج المترتبة سياسة الكبح المالي	**21**
المبحث الثاني: ماهية التحرير المالي	**25**
المطلب الأول: تعريف التحرير المالي	**25**
المطلب الثاني: عناصر التحرير المالي	**26**
المطلب الثالث: مؤشرات التحرير المالي	**28**

Version de démonstration de l'imprimante PdfPrinter de PixelPlanet - http://pdfprinter.pixelplanet.fr

المطلب الرابع: تسلسل و سرعة إجراءات التحرير المالي	**33**
المبحث الثالث: التحليل النظري لسياسة التحرير المالي	**37**
المطلب الأول: تحليل Mc Kinnon- Shaw	**37**
المطلب الثاني: الأعمال المساندة لنموذج التحرير المالي	**40**
المطلب الثالث:الانتقادات الموجهة لنموذج التحرير المالي	**41**
المبحث الرابع: دراسة تحرير حساب رأس المال	**45**
ا المطلب الأول: تعريف تحرير حساب رأس المال	**45**
المطلب الثاني: العوامل المتحكمة في تدفق رأس المال	**46**
المطلب الثالث: الآثار المترتبة عن تحرير حساب رأس المال	**50**
المطلب الرابع: شروط تحرير حساب رأس المال	**53**
خاتمة الفصل الأول	**54**
الفصل الثاني : مخاطر الأزمات المصرفية في ضل التحرير المالي	**55**
مقدمة الفصل الثاني	**56**
المبحث الأول : مفهوم العمليات المصرفية ومميزاتها.وأهمها	**57**
المطلب الأول: مفهوم العمليات المصرفية ومميزاتها	**57**
المطلب الثاني: مميزات العمليات المصرفية	**59**
المطلب الثالث : أهم العمليات المصرفية	**60**
المبحث الثاني : المخاطر المصرفية، النشأة والمفهوم والانواع	**66**

Version de démonstration de l'imprimante PdfPrinter de PixelPlanet - http://pdfprinter.pixelplanet.fr

المطلب الأول: نشأة و تطور الخطر في البيئة المصرفية	**66**
المطلب الثاني: مصادر الخطر في المصارف التجارية	**70**
المطلب الثالث : أنواع المخاطر المصرفية	**72**
المبحث الثالث : الأزمات المصرفية	**84**
المطلب الأول : مفهوم الأزمة المصرفية	**84**
المطلب الثاني : متطلبات الأسباب المؤدية للأزمات المصرفية	**89**
المطلب الثالث : مؤشرات الأزمات المصرفية ، آليات تنبؤ صندوق النقد الدولي	**92**
المطلب الرابع:أثر التحرير المالي في إحداث خطر المخاطر الأزمات المصرفية	**98**
خلاصة الفصل الثاني	**102**
الفصل الثالث: الدراسة القياسية بإستخدام نموذجVAR	**103**
مقدمة الفصل التطبيقي	**104**
المبحث الأول: معدلات النمو الإقتصادي لدولة تركيا ومؤشر ضعف القطاع المصرفي	**105**
المطلب الأول: قراءة أولية لإقتصاد تركيا	**105**
المطلب الثاني: مؤشر ضعف القطاع المصرفي المحلي	**107**
المبحث الثاني: نماذج شعاع الإنحدار الذاتيVAR	**108**
المطلب الأول:نموذج شعاع الإنحدار الذاتي VAR	**108**
المطلب الثاني:دوال الإستجابة لتحليل التباين	**124**
المطلب الثالث: إختبارات التكامل المتزامن وتصحيح الخطأ	**129**

Version de démonstration de l'imprimante PdfPrinter de PixelPlanet - http://pdfprinter.pixelplanet.fr

المبحث الثالث: تطبيق نموذج VAR على إقتصاد دولة تركيا	**133**
المطلب الأول: دراسة الإستقرارية وإختبار التكامل المتزامن	**133**
المطلب الثاني: إختبار التكامل المتزامن	**136**
المطلب الثالث:تحليل الصدمات ودوال الإستجابة	**138**
المطلب الرابع: دراسة تحليل التباين	**140**
خاتمة الفصل التطبيقي	**143**
الخاتمة العامة	**144**
قائمة المراجع	**147**
الملاحق	**154**

Version de démonstration de l'imprimante PdfPrinter de PixelPlanet - http://pdfprinter.pixelplanet.fr

فهرس الجداول و الأشكال

- قائمة الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
الجدول رقم01	*ترتيب البنوك المركزية وفقا لدرجة استقلالها*	07
الجدول رقم02	معدلات إعادة الخصم في بعض الدول الصناعية (95/94)	09
الجدول رقم03	نسبة الاحتياطي الإجباري القانوني في بعض الدول النامية	19
الجدول رقم04	أشكال الكبح المالي في الأنظمة المالية	20
الجدول رقم05	نتائج الدراسة التي قام بها (Williamson . J-MaharM.)	29
الجدول رقم06	قياس التحرير المالي باستعمال مؤشر"leaven " ما بين فترة 1988-1998	31
الجدول رقم07	التحرير المالي في بعض الدول النامية	32
الجدول رقم08	تسلسل مراحل التحرير المالي	33
الجدول رقم09	سرعة الإجراءات الخاصة بتحرير أسعار الفائدة	36
الجدول رقم10	الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية و أهم المستقبلين له	48

Version de démonstration de l'imprimante PdfPrinter de PixelPlanet - http://pdfprinter.pixelplanet.fr

الجدول رقم11	نتائج اختبارات الجذور الأحادية	131

الجدول رقم12	نتائج اختبارات للفروقات	132
الجدول رقم13	نتائج اختبار Johansen	133
الجدول رقم14	أثر الصدمات على الناتج الداخلي الخام الحقيقي و على ضعف القطاع المصرفي (الاستجابة .)	135
الجدول رقم15	نتائج تحليل التباين على النمو الاقتصادي	138

Version de démonstration de l'imprimante PdfPrinter de PixelPlanet - http://pdfprinter.pixelplanet.fr

- قائمة الأشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
الشكل رقم01	مكونات سوق المال	15
الشكل رقم02	نتائج تحديد أسعار الفائدة تحت مستواها التوازني	22
الشكل رقم03	تدفقات رؤوس الأموال الخاصة الصافية متوسطة 96-1997 (نسبة مئوية من النتائج المحلي الإجمالي.	49
الشكل رقم04	أزمة العملة كسبب مفجر للأزمة المصرفية وفقا لنموذج (1994) Stoker	91
الشكل رقم05	يبين العلاقة بين التحريرالمالي و الأزمات المالية (الأزمات البنكية)	99
الشكل رقم06	نمو إجمالي الناتج المحلي (%سنويا) تركيا	106

Version de démonstration de l'imprimante PdfPrinter de PixelPlanet - http://pdfprinter.pixelplanet.fr

قائمة الملاحق :

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
01	اختبار إستقرارية المتغيرات الأساسية لتركيا للفترة 1980-2013	154
02	اختبار الجذر الأحادي الفروقات	158
03	اختبار التكامل المتزامن	164
04	اختبار تحليل الصدمات و دوال الاستجابة	164
05	اختبار تحليل التباين	167

Version de démonstration de l'imprimante PdfPrinter de PixelPlanet - http://pdfprinter.pixelplanet.fr